معنى الأداةِ النحوي في إعراب القرآن الكريم

وبيانه لمحيي الدين درويش

The Grammatical Meanings of the Marker in "Interpretation of The Quran and it Explanation" book by Mohi al- Din Darwish.

م. د وفاء عبد محمد غزيوي الوائلي

جامعة الزهراء "ع" للبنات/ كلية التربية

Dr. Wafaa Abed Mohammed Ghaziwi Al-Waeli

Al - Zahraa University of for women /

Collage of Education .

كلمات مفتاحية : الأداة/ الدرس النحوي/ مراعاة السياق/ انتقاء المعاني / سيبويه

key words: : (Tool / Grammar Lesson / Consideration of Context / Selection of Meanings / Sibawayh).

ملخص البحث

يخلصُ البحث إلى بيان الطريقة التي يُعيِّن بها النحوي أو المفسِّر المعنى النحوي للأداة ، فقد يتسع معنى الأداة في سياق واحد إلى أكثر من معنى، ممّا يدلّ على وجود ذائقة انتقاء لمعنى الأداة بطريق راجع إلى الفهم المتفرّد، لا تحدُّه قاعدة معيَّنة ، وعند الاستقراء نلحظ أنَّ الذي يريد تعيين المعنى لا يخرج عن نمطين من المسائل التي يلجأ إليها الباحث في تعيين المعنى، وهما الأول: القاعدة، الثاني: مراعاة السياق بنوعيه اللفظي والمقامي، ولا نسعى في هذا البحث إلى بيان مواطن الخلاف في تعيين الأدلة بقدر التأكيد على الطريق المتبّع في تعيينها، ودوَّن البحث مادته من ضمن مختارات من الأدوات في كتاب «إعراب القرآن الكريم وبيانه» لمحيي الدين درويش، وهي (إذا، إلى، إلَّا، الباب، بلى، السين، لا، اللام، لمَّا، لولا، ما، الواو)، ولم يكن التدوين على النحو الإحصائي بما ذُكر من معاني الأدوات في هذا الكتاب، وما تراه الباحثة في الإشارة إلى مراعاة النمطين في تعيين المعنى النحوي للأداة يقلّل من انتقاء المعاني التي لا تمتّ إلى القاعدة أو السياق بشيء، بل لابُد من طريق في تعيين المعنى على وفق قاعدة معيَّنة

Abstract

The research concludes with an explanation of the way in which the grammarian or interpreter assigns the grammatical meaning of the tool. The meaning of the tool in one context may expand to more than one meaning, which indicates the existence of a selection of the meaning of the tool in a way that refers to a unique understanding, not limited by a specific rule, and upon induction we notice that The one who wants to define the meaning does not deviate from two types of issues that the researcher uses in determining the meaning, the first: the rule, the second: taking into account the context in its two types, verbal and denominator. we do not seek in this research to explain the points of disagreement in determining the evidence as much as the emphasis on the method used in determining it.

The research recorded its material from among a selection of tools in the book “The Parsing of the Noble Qur’an and its Illustration” by Muhyiddin Darwish, which is (if, to, except, minds, yes, S letter, no, L letter, when, without, what, and the W letter), and it was not Noting in statistical terms, including the meanings of the tools mentioned in this book, and what the researcher sees in referring to the observance of the two patterns in specifying the grammatical meaning of the tool reduces the selection of meanings that do not correspond to the rule or context with anything, but there must be a way to define the meaning according to a certain rule.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وأشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

أمَّا بعد ...

فقد سايرت الدلالة الدرس النحوي، وكان لتوجيه معاني النحو الأثر الواضح في مؤلفات النحويين لما له من الأهمية التي لا يمكن للنحوي أنْ يتجرد عنها، إذ بالدلالة يُحلُّ اللبس ويوجه التركيب الوجه الصحيح، فيزال به الغموض في فهم التركيب عندما تتداخل التراكيب في الإفضاء إلى الاحتمال الدلالي المتأتِي من سَبْكِ التركيب بعناصر مؤتلفة فيما بينها، فينشأ في ضوء ذلك الفهم المتعدد للدلالة.

وقد كان لفهم معنى الأداة واستخراج دلالتها في التراكيب المتعددة، الحظوة الأكبر لما للأداة من المعنى الربطي والعائد الذي يرتبط بالتركيب، فيكوِّن منظومة من الفهم النحوي والدلالي في الوقت نفسه، وقد كان لفهم دلالة الأداة تَوجُّه يمكن حصره بنقطتين رئيسين: الأولى، القاعدة التي في ضوئها تستخرج دلالة الأداة، والأخرى التفسير بالسياق، وهاتان النقطتان تكوِّنان المصدر الرئيس الذي يلجأ إليه النحوي في فهم معنى الأداة، وسيتضح ذلك في مظانِّ البحث ومفرداته، وإشارتنا إلى معنى الأداة من دون معاني النحو الأُخرى لا يعني عدم شمول المعاني النحوية بما أشرنا إليه من الجملة الاسمية والفعلية: من التقديم والتأخير والحذف والتكرار وغير هذه الظواهر النحوية التي تطرأ في التركيب، ومن ثمَّ يتضح أثرها في المعنى بحسب التقعيد النحوي، لكنَّ قصرنا البحث في الأدوات متأتٍ من جانبين: الأول، سعة المعاني النحوية في الجمل الاسمية والفعلية والأدوات معها، والآخر إنَّ ما يبحث فيه من الطريق الذي ضُبِطَ في ضوئه المعنى النحوي للأداة ينطبق على الجمل، فكانت غاية البحث التأكيد على الطريقة المتبعة في استخراج المعنى النحوي وتحديده.

وفي ضوء الإشارة إلى النقطتين الرئيسيتين بوصفهما المصدر الرئيس في فهم الدلالة التي ألفيناها في هذا المصدر عند الدرويش في كتابه « إعراب القرآن الكريم وبيانه» فقد انصب فهم الدلالة واستخراج معناها الأقرب من بين الاحتمالات المتعدّدة في هذا المصدر الرئيس، وقد دوِّن في ضوئه كثيرٌ من الالتفاتات التفسيرية بما يتلاءم والفهم للنص القرآني من جانب، ومن جانب آخر تعيين الدلالة المناسبة للأداة في ضوء السياقات المتعددة والقواعد التي قعَّدَ ضوابطها علماء النحو، ومن اعتماد القاعدة والسياق يتمُّ فَهْم دلالة الأداة عِبرَ التفسير والشرح في إثبات دلالة الأداة.

وكان بحثنا بعنوان « معنى الأداة النحوي في إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين درويش» ؛ لنتعرَّف على معاني الأدوات في السياق القرآني , والطريقة المتبعة في تحديد دلالة الأداة وتعيينها، ومن ثمَّ نستطيع القول انَّ هذا الطريق يمكن أنْ يُلحظ في تحديد معاني النحو في الجملة الاسمية والفعلية، قد ابتعدنا في بحثنا عن الخلاف الذي نجده عند النحويين أو البيانيين في تعيين دلالة الأداة، فانصبّ بحثنا على طريقة تحديد معنى الأداة، والآلية المتبعة في تعيينه، وإنْ كان في البحث الإشارة إلى بعض مواطن الخلاف ، لكن الغرض منه ليس التأصيل أو الدرس بل الموازنة بين فهم المعنى الانتقائي والمعنى الذي يعتمد على منهج معيّن، فكان البحث على تمهيد ومبحثين وعلى النحو الآتي:

التمهيد: وفيه تعريف القاعدة لغة واصطلاحًا وبعض إشارات القاعدة في تعيين معنى الأداة.

المبحث الأوّل: اعتماد القاعدة في فهم دلالة الأداة. وسيكون ترتيب بحث الأدوات فيه، بحسب الأُحادية

والثنائيةوالثلاثية

المبحث الثاني: اعتماد السياق في فهم دلالة الأداة. وسيكون ترتيب بحث الأدوات فيه، بحسب الأُحادية والثنائية والثلاثية، أي على شاكلة المبحث الأوَّل.

وتفصيل المسألة في مظانّ البحث ومفرداته.

لتمهيد

القاعدة لغة:

اجتمعت في مفهوم القاعدة عند المعجميين ثلاث نقاط رئيسة تدلُّ على تعريف القاعدة وهي الاستقرار والثبات والأساس، ويقال قواعد البيت أساسه[١] .

القاعدة اصطلاحًا

يندرج التقعيد على أحكام كلية تنطبق عليها جزيئيات المسائل، وللقاعدة النحوية ضوابط تعتمد عليها، وهذه الضوابط هي ((الأُسس والعناصر والمقومات العلمية التي يجب أنْ يراعيها النحوي وهو يصوغ القاعدة النحوية))[٢] ، وبحسب مفهوم الضوابط عُرِّفت القاعدة في ضوئها، فالقاعدة هي((الضابط الذي يسعى النحاة إلى اكتشافه)) [٣] . فالضابط مقدمة للقاعدة من أجل التعرّف على الأُسس التي تُثبت الأصل الذي يعتمد عليه النحوي في التعرّف على كليات المسائل.

وقد توافق استعمال الضابط والقاعدة عند ابن هشام في توجيه مسائل النحو ومن ضمنها المعاني النحوية، فتارة يسميها القاعدة، وتارة أُخرى الضابط، وقد تكون القاعدة عنده أعمَّ من الضابط، لكنَّه وظَّف المصطلحين في توجيه الكلام على وفق شروط ومسائل محكمة في استعمال التركيب[٤] .

وقد عرَّف الجرجاني القاعدة، في ضوء المفهوم الكلي والجزئي، بقوله ((هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها)) [٥] ، أي يندرج تحت الكلي مصاديق جزئية متعدّدة، ولم يعهد النحويون التصريح بالقاعدة وتعريفها بقدر ما كان مصطلح الأصول هو الغالب عندهم بدلًا من القاعدة وعند تقصّي تعريف أصول النحو، نجدها تنطبق على تعريف القاعدة، فقد عرَّف الرضي الأصول، بأنَّها((القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات)) [٦] ، وهذا ما ألفيناه فيما بعد عند الجرجاني حين صرَّح بتعريف القاعدة التي تنطبق على تعريف الأصول.

وعرِّفت القاعدة بأنَّها ((حكم كلِّي استنبطه النحاة بعد استقراء كلام العرب، واستخلاص الظواهر اللغوية)) [٧] ، وتقترب القاعدة في ضوء مفهوم الاستقراء من القياس الذي يُعدُّ مصطلحًا يرادف القاعدة، فهو ((العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها)) [٨] ، أي هو مسائل كلية أساسها الاستقراء الذي يمثِّل الجزئيات من الاستعمال الذي يندرج تحت مفاهيم كلية.

تدلُّ القاعدة ــ ونخصُّ منها ــ النحوية على الطريقة المتّبعة في فهم المسائل، وهي طريقة تعتمد جملة من الضوابط التي تُحْكِم فَهْم المسائل ؛ لذا عُرِّفت القاعدة بأنَّها ((الضابط الذي يسعى النحاة إلى اكتشافه)) [٩] ، فهي ضوابط كلية تنطبق على جزيئيات من المسائل ترجع إلى مصدرها، فالنحويون أو اللغويون يحاولون فَهْم التركيب على وفق ضوابط تختصر فهْمه والوقوف على حَلِّه، فالتقديم والتأخير مثلًا في اللغة يكون على نمطين تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نيّة التأخير[١٠] ، وعند البحث في استعمالات اللغة نجد هذه القاعدة محكمة لا يغادرها الاستعمال، فيعقد المتقصّي عند البحث نِيَّته على ضابط القاعدة ليُحلِّل في ضوئه التركيب ؛ ليصل إلى مقاصده الدلالية. وبما أنَّ القاعدة تُعدُّ جهدًا نحويًّا يتطلّب استنباطًا لأحكام جزئية في استعمالات اللغة[١١] ؛ لذا عرِّفت القاعدة بأنَّها ((وصف

لسلوك معين في تركيب اللغة)) [١٢] ، وهذا التعريف أقرب ما نقول عنه أنَّه يمثِّل معالجة لفهم الاستعمال على تعدّده بصياغاته المختلفة، فمنه ما ينضبط بحسب التقعيد ومنه ما يراعي فيه النحوي سياق الكلام لينتقي أقرب المعاني.

المبحث الأوَّل

اعتماد القاعدة في فهم دلالة الأداة

يعتمد النحويون قواعد لمعرفة دلالة الأداة، فتكون القاعدة حاكمة في تعيين الأداة ممّا تكوِّن إمضاءً على المعنى دون تكلُّفٍ في إيجاد معنى آخر فلا تحتمل المعاني في ضوء القاعدة، وكان لزيادة الأداة قواعد ظاهرة لا يتجاوزها النحوي في كثير من المواطن ويسلِّم بها، قواعد لمعرفة دلالة الأداة، وكان لزيادة الأداة قواعد ظاهرة لا يتجاوزها النحوي في كثير من المواطن ويسلِّم بها، فيجعلها الطريق لتعيين الدلالة، ومن مواضع زيادة بحسب ما أشار سيبويه والمبرِّد وغيرهما ، وقوعها بين «لا» بين الجار والمجرور، نحو: «جئتكَ بلا زادٍ» و «غضبت من لا شيء»[١٣] ، ومع القول بزيادتها فقد جعلها الهروي في هذه المواضع بمعنى «غير»[١٤] .

ومن أمثلة ذلك زيادة «أنْ» المفتوحة، من ضمن قواعد وشروط ((فتزاد بعد «لمَّا» الظرفية، كقوله تعالى «ولمَّا أن جاءت رُسُلُنا لوطًا سيء بهم»، وإنَّما حكموا بزيادتها؛ لأنَّ «لمَّا» ظرف زمان ومعناه وجود الشيء لوجود غيره؛ وظروف الزمان غير المتمكّنة لا تضاف إلى المفرد، و «أنْ» المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد؛ فلم تبقَ «لمَّا» مضافة إلى الجمل؛ فلذلك حكموا بزيادتها)) [١٥] ، فاجتمعت جملة من الضوابط التي تعمل على جعل «أنْ» زائدة في الكلام، مثل وجود «لمَّا» التي لا يقدَّر بعدها مفرد بل لابد من مجيء جملة، فإذا زِيدت «أنْ» المفتوحة التي تقدَّر بمفرد مع الفعل، فتنشأ قاعدة زيادة «أنْ» إذا جاءت بعد «لمَّا» بحسب التعليل والضوابط التي ذُكرتْ، وقد أضاف الزركشي إلى معرفة الحرف الزائد قاعدة، بقوله ((هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف)) [١٦] ، فهذه قاعدة في تحديد الزيادة.

ولا تمنع زيادة الأداة وجود المعنى لها، وقد أورد الاستراباذي فائدة الزيادة على قسمين، إذ قال ((فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إمَّا معنوية وإمَّا لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى، ... وأمَّا الفائدة اللفظية فهي تزيّن اللفظ، وكون زيادتها أفصح ... ولا يجوز خلوُّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معًا، وإلَّا، لَعُدَّت عبثًا)) [١٧] ، ووجود الفائدة المعنوية واللفظية معًا في الأداة التي تُعدُّ زائدة، أتمّ من القول بإطلاق زيادتها، إذ الزيادة تكون من الجانب النحوي وهو العمل فيكون عملها ملغى، أمَّا المعنى فلا يقتصر على التأكيد، إذ لولا وجودها وإنْ قيل بزيادتها لاختلف المعنى، ففي الآية المذكورة آنفًا في نصِّ الزركشي، لو كان الكلام على « ولمَّا جاءت رسلنا لوطًا» يكون المعنى إخبارًا عن نزول العذاب بقوم لوط لكن مع وجود «أنْ « يكون الغرض اقتران العذاب لقوم لوط بمجيء الرُسَل، ومن ذلك قوله تعالى {فلمَّا أنْ جاءَ البشيرُ ألقاهُ على وَجْهِهِ فارتدَّ بَصِيرًا}[١٨] فقرن الإلقاء بالمجيء، ولو لم تأتِ بـ«أن» لما أفيد من أنَّ الإلقاء يكون بعد وصول البشير مباشرة، فتوافق حصول الإلقاء والوصول في وقت واحد، كأنَّ الحدث على الترتيب من دون مهلة.

وقد تواردت جملة من القواعد التي تُعين على معرفة دلالة الأداة من الزياد وغيرها مثل زيادة «من» وقاعدة ذلك شرطان: الأوَّل أنْ يكون مجرورها نكرة، والثاني أنْ تكون في كلام منفي أو شبهه، نحو: ما رأيت

من أحدٍ[١٩] .

دلالة الباء المقترنة بـ «ما»

أشار سيبويه إلى أنَّ الإلصاق أصل معاني «الباء» وغير هذه المعاني من الاتساع وتابع له [٢٠]وإلى ذلك ذهب المبرِّد[٢١] ، وترد «الباء» زائدة وغير زائدة ومن معاني غير الزائدة: الاستعانة، والتبعيض، والمصاحبة، ، والسببية، والظرفية التي بمعنى «في»، وباء الغاية التي بمعنى «على» فذكر لها ثلاثة عشر معنى[٢٢] ، وأحصى لها ابن هشام أربعة عشر معنى[٢٣] .

وفي مراعاة التقعيد في ضوء الشروط التي تحدّد معنى «الباء» وهو حلول «الباء» محلّ أداة أُخرى، وردت «الباء» دالّة على المصاحبة وأنَّها بمعنى «مع» في قوله تعالى قوله تعالى {حتى إذا ضاقت عليهُمُ الأرضُ بِمَا رَحُبتْ وضَاقَتْ عَلَيْهُمْ أنْفُسَهُم}[٢٤] ، قيل إنَّ «الباء» في الآية المباركة بمعنى «مع»[٢٥] .

وقد مازج الرضي بين قاعدتين لمعرفة مجيء «الباء» بمعنى المصاحبة، في قوله تعالى {وَقَدْ دَخَلُوا بِالكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ}[٢٦] ، فهذه الباء التي ((تكون بمعنى «مع» وهي التي يقال لها: باء المصاحبة، نحو {وَقَدْ دَخَلُوا بِالكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ}... ولا تكون هذا المعنى إلَّا مستقرًّا، أي كائنين بالكفر ... والظاهر أنَّه لا منع من كونها لغوًا)) [٢٧] *، في ضوء ما وجّهه الرضي فإنَّ ما يجعل الباء بمعنى المصاحبة هو صحة تقدير الحال معها وليس على القاعدتين وهما حلول «مع» أو تقدير الحال.

وقد وجَّه المالقي حلول الأداة مكان أخرى بقاعدة نصَّ عليها، وذلك أنَّ ((الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياسًا، إلَّا إذا كان معنياهما واحدًا ، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحدًا أو راجعًا إليه، ولو على بُعدٍ)) [٢٨] ، وفي ضوء هذا التوجيه يكون معنى الباء في الآية المذكورة آنفًا بمعنى «مع» بعيد؛ لأنَّ معنى الدخول في الآية مجازي أريد من ذكر «الباء» هو المبالغة في الدخول بالكفر ولا يراد به المصاحبة؛ لأنَّ معنى المصاحبة يقصد به أنَّهم دخلوا والكفر معهم والمعنى ليس كذلك، بل يراد به الحال أي: دخلوا وحالهم كافرين. فقد اقتصر مكي بن أبي طالب في تقديرها على الحال والتقدير: دخلوا كافرين[٢٩] .

ولم يكن الدرويش مبتعدًا عن مراعاة هذه القواعد في تعيين معنى الأداة من زيادة وغيرها، قال الدرويش ((فالباء حرف جرٍّ للمصاحبة وما مصدرية، ومعنى الباء هنا المصاحبة، وعلامتها أنْ يصحَّ حلول «مع» محلَّها أو أنْ يُغني عنها وعن مصحوبها الحال)) [٣٠] ، اعتمد الدرويش على القاعدة التي تحدِّد معنى الأداة وتعيّنه، وهي حلُول «مع» محل «الباء، والذي تحمله «مع» هو معنى المصاحبة فدَّلت الباء على المصاحبة، والقاعدة الأُخرى التقدير النحوي لها وهو تقدير الحال، فأمكن التقدير على: كائنين برحبها، والذي اتجه عند النحويين عدم الفصل في القاعدة التي تُميِّز معنى الباء في هذا الموضع أي إمكان حلول «مع» مكانها، وما ذكره الدرويش نصَّ عليه الدماميني[٣١] .

وكذا يلحظ عدم الزيادة من الجانب النحوي، فلا يمكن تعدي الفعل بنفسه ؛ لأنَّه يصحّ القول «دخلت الكفرَ»، فيظلّ المعنى على المصاحبة أقرب المعاني على تقدير الحال أي مصاحبين.

وفي ترجيح القول بزيادتها بُعدٌ لِمَا له الأثر في المعنى، وذلك أنَّ «ما» تفيد الاطلاق في الشيء، فإذا قلت: برحبها، يكون المعنى أنَّ لها رحبًا لا يسعهم ورحب الأرض ضيق، أمَّا إذا قلت: بما رحبت فيكون المعنى: كل ما فيها من رَحب لا يسعهم. وقد اعترض الدكتور فاضل السامرائي على القول بمصدرية المعنى

لخلل المعنى ((ولو قلت «بأنْ رحبت» لكان المعنى أنَّها ضاقت عليهم بكونها رحبة، وهو معنى متناقض غير مراد)) [٣٢] ، كأنَّ المعنى أنَّ الأرض ضاقت لأنَّها رحبة، وهو توجيه لطيف.

والذي يبدو أنَّ اجتماع المصدرية وحلول «مع» بإفادة المصاحبة، والتقدير على الحال، فيه تناقض المعنى أيضًا، فلا يمكن مصاحبة رحب الأرض لضيقها، ولا يمكن أنْ يكونون مصاحبين أو كائنين ؛لأنَّه لا رحب، فكيف يكونوا مصاحبين رحبها، فلا يكون لصاحب الحال محلٌّ لهيأته، وأمَّا القول بزيادتها لا يخرجها عن معنى أنَّ عموم الأرض لا يسعهم وهو أتمّ للمعنى ومناسبة الحال الذي هم فيه.

دلالة «ما» الزائدة

تدخل ما على الاسماء والأفعال، وتكون اسمية وحرفية، والاسمية منها تأتي شرطًا، واستفهامًا، وللتعجب، وتأتي نكرة موصوفة، وتكون خبرية بمعنى «الذي»[٣٣] ، أمَّا الحرفية منها، فتأتي للنفي، ومصدرية حرفية أو ظرفية[٣٤] ، وتأتي زائدة عند اتصالها بـ «أنَّ» وأدوات الشرط، وبعد «لو» وإقحامها بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه[٣٥] ، وزيادها تقع من ضمن القواعد المذكورة فيحدَّد معنها بحسب هذه القواعد فتكون القاعدة شاهدة على زيادتها.

ومن مواطن زيادة «ما» من ضمن القاعدة عند اقترانها بـ «ما» ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى { فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ لِنْتَ لَهُم}[٣٦] ، ذهب المفسرون إلى القول بالزيادة ، لكنَّ التفسير يدّل بنوع من السببية في وجود الباء، وهو ما حَدَا الزمخشري إلى تفسير «ما» بين السببية والزيادة، إذ قال ((«ما» مزيدة للتوكيد والدلالة على أنَّ لِينَه لهم ما كان إلاّ برحمة من الله)) [٣٧] ، فالزمخشري قال بزيادتها، ويفسِّرها على السببية فاللين الذي يتعامل به النبيِّ «صلَّى الله عليه وآله وسلَّم» بسبب الرحمة التي ينزلها الله تعالى، وذهب أبو حيان إلى القول بالزيادة، لكنَّه فسَّر الآية على السببية وهو أظهر مع القول بزيادة «ما» ((فالمعنى: فبرحمة من الله عليهم لنت لهم، فتكون الرحمة أمتن بها عليهم ... و»ما» هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف وبين مجروراتها شيء معروف باللسان مقرّر في علم اللغة)) [٣٨] ، ولاحتمال المعنى غير معنى الزيادة جوَّزَ أبو حيان معنى التعجب في «ما» و ((تقديره فبأي رحمة من الله لنتَ لهم؛ وذلك بأنَّ جنايتهم لمّا كانت عظيمة ثمَّ إنَّه ما أظهر البتَّة تغليظًا في القول ولا خشونة في الكلام علموا أنَّ هذا لا يأتي إلَّا بتأييد رباني قبل ذلك)) [٣٩] ، فالذي يجعل مَن يفسَّر الآية على غير الزيادة هو مناسبة المعنى، فتقدير معنى الكلام كان على السببية، أي بسبب الرحمة لنت لهم، وهذا ما يتذوَّقه المتدَبِّر في التفسير.

ولقرب المعنى من السببية جوَّز مكي بن أبي طالب أنْ تكون «ما» موصولة بمعنى «الذي» وذلك برفع «رحمة»[٤٠] ، وأحسب أنَّ القول بزيادتها من ضمن القاعدة التي أشار إليها الدرويش، ومن قَبل غيره لا يمنع احتمال الدلالة المناسبة غير دلالة الزيادة والتأكيد، وما يؤكد أنَّ اللين سببه الرحمة وهو ما دلّت عليه الباء؛ لأنَّ من معانيها السببية، ووجود «لو» في سياق الكلام في قوله تعالى { وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلبِ لانْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ}[٤١] ، فهي حرف امتناع، فلو لم تكن الرحمة لم يكن اللين ومن ثمَّ يكون فظًّا يتنزّه النبيُّ «صلى الله عليه وآله وسلم» عنه.

وقد صرَّح الدرويش بزيادة «ما» في هذا الموضع على وفق ما تقترن به من حروف الجرِّ، حيث قال ((زيادة «ما» بين الباء وعن ومن والكاف ومجروراتها، أمرٌ معروف في اللسان العربي مقرّر

في علم العربية، وذهب بعض المعربين إلى أنَّ «ما» ليست زائدة بل هي نكرة تامَّة بمعنى «شيء» ورحمة بدلٌ منها، وكأنَّ قائلي هذا يفِرُّ من أنَّها زائدة... ولكن زيادة «ما» للتوكيد لا ينكره في مواطنه المقررة من له أدنى مُسْكة في الذوق والتعلّق بالعربية، فضلًا عمَّا يتعاطّى تفسير كلام الله)) [٤٢] ، أكد الدرويش زيادة « ما» في الآية القرآنية، وقد رجحَّ القاعدة في زيادتها، فهي تزداد بعد الباء وعن ومن والكاف أي اقحامها بين الجار والمجرور، وعضَّد قوله بالرجوع إلى الذائقة ومناسبة تفسير سياق الآية بهذه الزيادة،

وكذا أمكن توضيح هذا المعنى عند الموازنة بَيْنَ الآراء في هذا التراكيب:

ـــــ فبما رحمة من الله لنتَ لهم. تكون «ما» زائدة للتأكيد ، لكن لا يمكن حذفها.

ـــــ فما رحمة من الله لنتَ لهم. الباء زائدة على تقدير القول بزيادتها وهي زيادة نحوية ؛ لأنَّ المعنى لا يفارق «ما» وإنْ قيل بزيادتها. ولا يمكن التعبير من دون «ما» وإنْ قيل إنَّ «ما» نكرة و»رحمة» بدل[٤٣] ، وذلك لوجود خلل في الدلالة.

ـــــ فبرحمة من الله لنتَ لهم. الكلام من دون «ما» جائز وليس فيه خلل نحوي. والدلالة ظاهرة في السببية، لكنَّ الدلالة تنساق في تحقق اللين في ضوء رحمة محدّدة .

وفي ضوء ما تقدَّم فإنَّ السببية متضمّنة معنى الباء، لكن مع وجود «ما» فإنَّ المعنى يفيد اطلاق الرحمة أو أنَّ الرحمة أعمّ من أنْ تكون واحدة في هذا الموضع فجيء بـ «ما» أي إنَّ ملازمة الرحمة مطلقة في كل الأوقات، وليس وجود اللين لرحمة معيَّنة أي بسبب رحمة معينة في وقت معيَّن لنت لهم، بل هي مستمرة وبسبب استمرارها كنت ليّنًا، فلا نقول بزيادتها وخلوِّها من المعنى وإنْ لم يُشر إلى معناها، لكنَّ ذلك لا يمنع من إفادة عموم الرحمة بوجودها، وكذا فإنَّ وجود «ما» فيه زيادة توكيد أنَّ الرحمة سببٌ للّين.

دلالة «لا» الزائدة في جملة القسم

تأتي «لا» عاملة وغير عاملة، وتأتي على معانٍ متعددةٍ، فتأتي للنفي أو النهي أو والنسق أو بمعنى «غير»، أو الدعاء، أو غير هذه المعاني، وتأتي زائدة[٤٤] ، وزيادتها عند اعتراضها بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه، وقد تأتي زائدة معترضة بَيْنَ القسم والفعل المنفي على ما يتضح في الآية محلَّ البحث.

ومن مواضع ذكر القاعدة في بيان دلالة «لا» ما جاء في قوله تعالى {فَلَا وَرَبِّكَ لا يؤمِنُونَ حتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم}[٤٥] ، ذهب الزمخشري إلى أنَّها زائدة لتوكيد القسم[٤٦] ، ولم يذكر أبو حيان سوى رأي الطبري والزمخشري، لكنَّه أشار إلى أنَّ الطبري ردَّ على كلام مذكور آنفًا، ونصَّ على ذلك بقوله ((قال الطبري: هي ردٌّ على ما تقدَّم تقديره)) [٤٧] .

ولم يجعلها الطبري زائدة بل هي للنفي وإنْ قيل بزيادتها عندما تأتي مع القسم، والمعنى عنده ((فليس الأمر كما تزعمون، أنَّهم يؤمنون بما أُنزل إليك وهم يتحاكمون إلى الطاغوت)) [٤٨] ، فهو بذلك أخلصها إلى النفي، فالمسألة فيها نفي حاصل ؛ لذا عبَّر عن النفي بـ «ليس»؛ لأنَّها لنفي الحال[٤٩] ، فوافق النفي الحال المتحدَّث عنه، وقال البيضاوي بزيادتها والتقدير: فوربِّك[٥٠] .

وقد أُعربتْ «لا» عند الدرويش زائدة للتأكيد إذ جاءت «لا» مع القسم، وأكَّد ذلك بقوله ((ما ذكرناه في إعراب قوله « فلا وربك» هو المختار في رأينا، ونرى تتْميمًا للفائدة أنْ نورد بعض ما قيل فيه، فاعلم

أنَّه كثرت زيادة «لا» مع القسم في القرآن الكريم حيث يكون بالفعل، مثل «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» «لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ» « لَا أُقْسِمُ بِيَومِ القِيامَةِ» وغيرها . والفائدة منها تأكيد تعظيم المقسم به)) [٥١] ، وقاعدة زيادتها في هذا الموضع أنَّها جاءت مع القسم، وأيَّد ذلك بالشواهد القرآنية، فهي مع زيادتها تأتي للمعنى المشار إليه إذا جاءت للتأكيد.

والآراء في هذا المواضع التي استشهد بها الدرويش على زيادة «لا»، على قسمين: الأوَّل، زائدة للتأكيد أو توطئة لنفي الجواب[٥٢] والثاني، حرف ردٌّ على كلام قيل آنفًا[٥٣] ، وبَيْنَ القولين فسحة للقول بأحدهما.

دلالة «لا» الداخلة على مفرد

تفيد «لا» النفي، والنهي، وهي عاملة وغير عاملة، وتأتي بمعنى «ليس» وإفادة النسق وبمعنى «غير» وزائدة، وغير هذه المعاني، والنفي أصل معانيها الذي تدلّ عليه، وقد أوضحنا ذلك فيما مضى من البحث، وتكرارها في هذه الموطن إشارة إلى الموطن الآخر الذي يخضع فيه تعيينها بحسب القاعدة.

وقد تتكرّر «لا» فيثبت النفي في معناها دون المعاني المحتملة الأُخر، وتكون زائدة تفيد التوكيد ولا يغادر معناها النفي مع التوكيد، وقد يأخذ التركيب الباحثين عن المعنى الأصل إلى احتمال المعنى المناسب إذا تكررت «لا» فيتسعون في دلالتها لمناسبة ما، ومن ذلك في قوله تعالى { وفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ}[٥٤] ، إذ ذهب الفرَّاء إلى أنَّ «لا» الثانية في هذه الآية المباركة تفيد النفي مثل الأولى[٥٥] ، ، وذهب الزمخشري إلى معنى النفي الصريح بها وليس بمعنى «ليس» فهي ((لا تُمنع عن متناوليها بوجه ولا يُحظر عليها كما يحظر على بساتين الدنيا)) [٥٦] ، إذ ذهب أبو حيان إلى هذا المعنى[٥٧] ، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّها بمعنى «ليس»[٥٨] ، فالنفي بـ»ليس» يدلُّ على نفي الوقوع ؛ لذا فسَّر الفرَّاء النفي بالدوام لما نفي، فيكون معنى الآية أنَّا ((لا تجيء في حين وتنقطع في حين، هي أبدًا دائمة ولا ممنوعة)) [٥٩]، وهذا ما تفيده «ليس»، إذا لم تقيَّد بزمن، لكن لا يتحقق فيها التكرار، فـ «لا» تفيد النفي بحسب القاعدة المشار إليها، التي جعلها ابن هشام واجبة، إذ ((يجب تكرارها إذا دخلت على مُفْرد خبر أَو صفة أَو حَال)) [٦٠] ، وما دخلت عليه في الآية هي الصفة.

وما ذهب إليه الدرويش هو إفادة النفي في معنى «لا» الثانية، لكنَّه عَزا النفي إلى قاعدة ذلك تكرارها، وذلك بقوله ((و»لا» في لا مقطوعة، للنفي كقولك مررت برجل لا طويل ولا قصير، ولذلك لزم تكرارها)) [٦١] ، أراد بها النفي الصريح وعلامة ذلك تكرارها فـ «لا» المكررة الثانية بمعنى النفي أيضًا وليست زائدة للتأكيد ما ذكره الدرويش من معنى، فيه اعتمادٌ على قاعدة التكرار، والذي ألحظه عند المفسرين اعتمادهم على سياق الحال، في إفادة «لا» معنى النفي.

ويبدو أنَّ جعلها بمعنى «ليس» بعيد ؛لأنَّ محل «لا» الثانية والاسم بعده صفة ولا يصلح ذلك مع «ليس»؛ لأنَّ ليس تدخل على الجمل و «لا» هنا دخلت على مفرد وهو صفة، وفي تكرار «لا» معنى النفي وزيادة في التأكيد، ومن جانب آخر فإنَّ النفي بـ «ليس» و «لا» وإنْ أفاد نفي الحال أو مطلق النفي[٦٢] ، إلَّا أنَّ «لا» لا يقع فيها النفي على الإشراك، فـ «لا» ((عند ذلك لا يراد بها إلَّا إشراك أكثر من طرف في النفي)) [٦٣] ؛ لذا فإنَّ إشارة الدرويش في عدِّ «لا» في هذا الموطن للنفي هو الذي وافق تكررها يكون أوجه الآراء، لكن يحتاج إلى بعض التوجيه في هذه القاعدة بأنَّ «لا» تدخل على المفرد لا الجملة، وأنَ النفي بها مع تكررها قاعدة في

التركيب تختصّ به «لا» دون غيرها، فلا يمكن النفي بالعطف دونها فلا تقول: لا مقطوعة وممنوعة، بل لابد من تكرارها لإفادة النفي وصحة العطف.

دلالة «إلى»

تخرج «إلى» إلى أكثر من معنى، فهي بمعنى «مع» واللام و «في» وغير ذلك، وإفادتها معنى انتهاء الغاية أصل معانيها[٦٤] ، فإذا أُخذ بأصل معناها فهو قياس على أصل الوضع لها، وإذا اتسعت فللسياق أثره في تحديد معناها.

فيَختلف معناها في موطن واحد، بين الأخذ بأصل معناها ومراعاة السياق، من ذلك ما ورد في قوله تعالى {وإذا لَقُوا الذين آمنوا وإذا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِم قَالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءونَ}[٦٥] ، إنَّ لائتلاف الألفاظ أثر في تحديد الدلالة , ولاسيَّما عندما يرتبط اللفظ بالعمل النحوي ، فلابدَّ من مراعاة ذلك، ففي هذه الآية المباركة، تعدَّى الفعل بـ «إلى» والظاهر تعديه بـ «الباء» إذا تقول: «خَلَوْتُ به، ولا تقول خَلَوْتُ إليه»، لكن الزجاج جوَّز التعدي بـ «إلى» وبـ «الباء» و«مع» ونصَّ على ذلك بقوله ((يقال خلوت إليه ومعه، ويقال خلوتُ به... ويصلح أنْ يكون خلوتُ به سخرت منه)) [٦٦] ، فقد جعل «إلى» على أربعة معانٍ « الانتهاء، والباء، ومع، و«مِن» عندما يضمن «خلا» معنى سَخِرَ، وضمَّن الزمخشري الفعلَ «خلا» معنى «مضى» [٦٧]؛ ليكون تعدي الفعل مناسبًا للدلالة على انتهاء الغاية، فيمكن التقدير في ضوء ذلك على: مضيت إليه، وكانَّ التقدير «مضوا إلى شياطينهم» وفي ضوء معنى التعدي دفع بعضهم إلى القول بأنَّها على معنى «الباء» ومنهم البَغويُّ وذكرها بمعنى «مع» أيضًا[٦٨] .

وقد فصلَّ السمين الحلبي المسألة في ضوء أصل معنى الأداة، والتعدي والتضمين للفعل، إذ قال ((والأكثر فيه «خلا» يتعدّى بـ «الباء» وقد يتعدّى بـ «إلى» وإنَّما تعدّى في هذه الآية بـ «إلى» لمعنى بديعٍ، وهو أنَّه إذا تعدّى بالباء احتمل معنيين أحدهما: الانفراد، والثاني السِّخرية، تقول: «خَلوتُ به» أي سخرتُ منه، وإذا تعدّى بـ«إلى» كان نصًّا في الانفراد فقط أو تقول ضمِّن «خلا» معنى «صَرَفَ» فتعدّى بـ «إلى»))[٦٩] ، فالمعنى القريب عنده هو انتهاء الغاية للمعنى الذي ذكره، لكن البيضاوي وجه انتهاء الغاية في ضوء تضمين الفعل معنى الانتهاء، فقد افترق في هذا التضمين عن غيره، وذلك بقوله ((وعدِّي بـ «إلى» لتضمن معنى الانتهاء)) [٧٠] ، كأنَّ التقدير: وإذا انتهوا إلى شياطينهم، فيكون معنى «إلى» انتهاء الغاية ولا يحتمل غيره من المعاني ؛ لأنَّ ذلك يجعلها محمولة على الأصل وهو الانتهاء الذي أُخذ معنى انتهاء الغاية منه، وسَرَدَ القرطبي الأقوال التي قيلت في معنى «إلى» في الآية المذكورة آنفًا ولم يرتضِ معنى خروجها على معنى «مع» إذ ((قال قوم: «إلى» بمعنى «مع» وفيه ضعف. وقال قوم: إلى بمعنى «الباء» وهذا يأْبَاه الخليل وسيبويه. وقيل: المعنى: وإذا خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم، فـ «إلى» على بابها)) [٧١] ، فهو وإنْ لم يرجح أحد المعاني لكنَّه ضَعَّف خروجها بمعنى «مع» وردَّ القول بأنَّها بمعنى «الباء» فهو يرجح أصل معناها.

وذهب الدرويش إلى حمل «إلى» في الآية المباركة التي هي محلِّ البحث على معنى الأصل، فـ ((معناها انتهاء الغاية)) [٧٢] ، وهذا المعنى أصل معانيها فحملها عليه[٧٣] ، ويبدو أنَّ الحمل على الأصل قياس يحدَّد معناها في ضوء السياق.

وخلاصة القول باتِّباع القاعدة في هذا الموضع، أنَّ المفسرين اعتمدوا على ثلاث مسائل:

١- التضمين، إمَّا تضمين الفعل بـ « انتهى» فإلى بمعنى

انتهاء الغاية أو الفعل بمعنى «سَخِرَ» فإلى بمعنى «من» أو الفعل بمعنى انفرد، فإلى بمعنى الباء، وكل ذلك ظاهر في عبارات المفسرين.

٢- التعدي، فـ» خلا» يتعدّى بالباء أو تكون «إلى» بمعنى «مع» بحسب صحة ما يتعدّى به الفعل في السياق الذي ضمَّنه.

٣- الحمل على الأصل، فـ «إلى» بمعنى انتهاء الغاية.

وأحسب أنَّ القول بانتهاء الغاية أقرب المعاني في ضوء مراعاة سياق الآية القرآنية، وذلك أنَّ المتحدَّث عنهم في الآية في محل متسلسل من التواصل بأنْ ينتهوا إلى غاية، فهم لقوا الذين آمنوا، ثمَّ خلوا إلى شياطينهم، فحملُ «إلى» على أصل معناها على ما أشار إليه الدرويش أقرب إلى دلالتها، لكن عندما يقال بانتهاء الغاية فهذا توجيه اعتُمد في ضوء القاعدة التي تحكم أصل المعنى.

دلالة «بلى»

وهي من حروف الجواب، وفي تعيين دلالتها أنْ تجيء في نوع من الكلام بأنْ يسبقها الاستفهام، وخصَّها المالقي بالنفي والاستفهام وإنَّما هي عنده جواب لاستفهام منفي[٧٤] ، ولم يشترط المرادي الاستفهام معها[٧٥] .

وما حدَّه المالقي في دلالة «بلى» واستعمالها في جواب الاستفهام أنْ تكون علامة ذلك أنْ يكون دخول الاستفهام بالهمزة ويكون دخولها على أدوات النفي «لم، ما، ليس» وغير هذا الأدوات التي تفيد النفي[٧٦] ، فتكسب المعنى الذي أُشير إليه، فلو قيل: هذا زيد من دون الاستفهام وأداة النفي فلا يكون الجواب بـ «بلى» ؛ لأنَّها اختصّت بالكلام المنفي المستفهم عنه بالهمزة، فيكون ((المعنى فيها في ذلك كلِّه الإيجاب والإثبات لما سُئل عنه بالنفي، أو قُرِرَ أو نفي أو توهّم نفيه، وهي في ذلك نقيضة «نعم»))[٧٧] ،

وقد أورد الدرويش دلالتها بقوله ((«بلى» حرف جواب مثل «نعم»، والفرق بينهما أنَّ «بلى» تختصّ بوقوعها بعد النفي لتجعله إثباتًا، أمَّا نعم ومثلها « أجل» فإنَّ الجواب بهما يتبع ما قبلهما في إثباته ونفيه، فإنْ قلت: لرجل: أليس لي عليك ألف درْهم؟ فإنْ قال: بلى، لزمه ذلك، وإنْ قال: نعم لم يلزمه)) [٧٨] .

فهي بذلك تأتي في سياق كلام ثابت يعيِّن معناها في ضوئه ولا تذهب إلى احتمال معنى آخر، فيكون معناها إثبات ما استفهم عنه، وما أشار إليه الدرويش هو اختصاصها بتركيب خاص , أي من ضمن قاعدة تركيبية خاصة لا تتجاوزها، والذي يلحظ أنَّ «بلى» تأتي لدلالة معيّنة لها القدرة في جلب الألفاظ التي تناسبها، فالمتكلم عندما يريد إثبات الشيء على نحو الإلزام يأتي بهمزة الاستفهام، ومن ثمَّ حرف النفي، ومن ثمَّ ما يريد إثباته، وقد كان توجيهه معنى «بلى» بحسب هذه القاعدة في معرض حديثه عن قوله تعالى { وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيْئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيْهَا خَالِدُونَ}[٧٩] . فالآية سؤال بـ «أم» والملاحظ أنَّ الاستفهام لم يرد في سياق النفي المتصل به، نحو قوله تعالى { قَالَ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى}[٨٠] , وفي ضوء الآية الأخيرة فإنَّ القاعدة التي ذكرها الدرويش تحتاج إلى شيء من التوجيه والتفصيل؛ وذلك أنَّ مجيء «بلى» في الآية الأخيرة جواب لاستفهام مقترن بنفي، أمَّا قوله تعالى { أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيْئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيْهَا خَالِدُونَ}فإنَّه ردٌّ للنفي، أمَّا الموازنة بيْن استبدال الجواب بـ «نعم» أو «بلى» في تركيب واحد، فهو ما يكون في الاستفهام المجرَّد، ومن ذلك قوله تعالى

{ هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ }[٨١] ، أو يكون في نفي مجردٍ من السؤال، نحو قوله تعالى {وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لَا تَأْتِيْنَا السَّاعَةَ قُلْ بَلَى وَرَبِي لَتَأْتِيَنَّكُمْ}[٨٢] ، فما ذكره الدرويش من موازنة يُستبدل فيها الجواب بَيْنَ الجواب بـ «نعم» أو «بلى» فيما عرضه من مثال، بقوله «فإنْ قلت: لرجل: أليس لي عليك ألف درْهم؟ فإنْ قال: بلى، لزمه ذلك، وإنْ قال: نعم لم يلزمه» فهذا يكون في الاستفهام المجرَّد، فالسؤال بالاستفهام المقترن بالنفي يكون فيه الجواب بـ «بلى»، نحو قوله تعالى {قَالُوا أَوَ لَمْ تَكُ تَأْتِيْكُمْ رُسُلُكُمْ بِالبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى}[٨٣] .

وخلاصة القول في «بلى» أنَّها تأتي أداة تختصّ بإثبات المستفهم عنه، ويكون الجواب بها ردٌّ للكلام المستفهم عنه، ويقع ذلك من ضمن قاعدة معيَّنة ، وهي أنَّها تكون جوابًا للاستفهام المقترن بالنفي، وقد اشار سيبويه إلى هذا التقعيد على نحو التنظير، بقوله ((وأمَّا «بلَى» فتُوجِب به بعد النفي، وأما «نعم» فعِدَةٌ وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نَعَم... فإذا استفهمتُ فقلتُ: أتفعلُ؟ أجبتَ بنَعَم، فإذا قلت: ألستَ تفعلُ؟ قال: بلى)) [٨٤] ، فاختصتْ «بلى» الجواب عن الاستفهام المنفي، ويُثبت هذه القاعدة الاستعمال من الكلام، ولاسيَّما القرآني منه، ومن ذلك قوله تعالى {أَيَحْسَبُ الإنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ* بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}[٨٥] .

دلالة «لمَّا»

تدخل «لمَّا» على الفعل المضارع، فتقلب معناه إلى الزمن الماضي المتصل بالحال[٨٦] .

وجاء فيها معنى «لمَّا» أقوال كثيرة في قوله تعالى{وإنَّ كُلاً لمَّا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُم}[٨٧] ، ذهب الزجاج إلى أنَّها بمعنى «إلَّا» [٨٨]، وحكاه المرادي عن الخليل وسيبويه والكسائي[٨٩] ، وجوَّز ابن جنِّي زيادتها، وأمكن عنده أنْ تكون للتأكيد[٩٠] ، وذهب الزمخشري إلى أنَّ اللام موطئة للقسم و «ما» مزيدة ((والمعنى: وإنَّ جميعهم والله ليوفينَّهم)) [٩١] ، فهي في ضوء هذا المعنى تفيد العموم، وقد أفاد الزمخشري هذا المعنى بما نقله عن قراءة الأزهري بتنوين «لمَّا» [٩٢] أي «لَمًّا» فهي للتأكيد بمعنى جميعًا [٩٣]، فهي بذلك توكيد على توكيد.

وجعلها أبو حيان جازمة وفعلها محذوف، ولم يستبعد زيادتها في هذا الموطن، وجعل الرأي القائل إنَّ اللام داخلة على خبر إنَّ و «ما» موصولة رأيًا حسنًا، وأنكر أنَّ تأتي «لمَّا» بمعنى «إلَّا» [٩٤]؛ لأنَّ هذا يستدعي أنْ تكون «إنْ» نافية وليست مشبهة بالفعل.

وذُكرت بمعنى «لَمَنْ مَا» وذلك أنَّ((لَمَّا هذه أصلها «لَمَنْ مَا» فهي مركبة من «اللام» ومن الموصولة أو الموصوفة وما الزائدة فقلبت النون ميمًا للإدغام فاجتمعت ثلاث ميمات، فخذفت الوسطى منها ثم أُدْغِم المثلان)) [٩٥] ، وهذا التوجيه في تأصيل «لمَّا» وليس في معناه، فالألفاظ لا تظلّ على حالها في المعنى عند تركيبها الاستعمالي السياقي المتنوِّع.

وقد ردَّ الدرويش، السمينَ الحلبي فيما رجّحه من أقوال قيلت في معنى «لمَّا»، وقال فيه ما يستوقفه الأسلوب العلمي والمناقشة الموضوعية[٩٦] ، ورجَّح رأي الزجاج الذي ذكرناه آنفًا، أي إنَّها بمعنى «إلَّا» وعللَّ هذا المعنى على ((أنَّها بمعنى «إلَّا» كقولك سألتك لمَّا فعلت، بمعنى إلَّا وهو وجه سهل يزول به كل إشكال)) [٩٧] .

وأحسب أنَّ الرأي الذي ذكره الدرويش راجع إلى ذائقة مناسبة المعنى، من جانب، ومن جانب آخر القياس على التركيب عند قوله « كقولك: سألتك لمَّا فعلت» فهذا وإنْ لم يكن بحسب القاعدة، لكنَّه قياس على وفق مطابقة

التراكيب، فهو تقريب للقاعدة.

والذي يبدو أنَّ جعلها بمعنى «إلَّا» متوّقف على ملاءمة التركيب السياقي، أي على قراءة تجعل «إنَّ» مفيدة للنفي، أي: على «أنْ» لتحمل معنى النفي وفي ضوئه يقع الاستثناء مفرغًا، فتأتي «إنْ» بمعنى «ما» وهي الصياغة التركيبية لهذا الاستثناء. مثلما جاء التركيب في قوله تعالى { إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرَ الأَوَّلِينَ} [٩٨] فهذا استثناء مفرّغ، جاءت فيه «إنْ» نافية فَصُرِّح بـ «إلَّا» في التركيب، ولا أحسب أنْ يكون الكلام في الآية محلّ البحث على هذا التفسير لِما فيه من التكلُّف في التأويل، وقد جاء استعمال «إنْ» مع «لمَّا» في قوله تعالى {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيْعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}[٩٩] ، وأحسب أنَّ المفسرين قد استقوا دلالة العموم في قبال الاستعمال اللغوي على ما لحظناه عند الزمخشري، وفي تقابل الاستعمال ما يرجح به إفادة التأكيد والعموم، مثلما قاس الدرويش دلالة «لمَّا» على «إلَّا» في ضوء قولك: سألتك لمَّا فعلت، أي: إلَّا تفعل.

والذي يبدو أنَّ ما ذكره الزجَّاج أنَّ «لمَّا» بمعنى «إلَّا» وهو الرأي الذي أخذ به الدرويش ، راجع إلى القراءة بها، إذ قرئ «وإنَّ كلًا إلَا ليوفينَّهم»[١٠٠] ، فيكون المعنى مأخوذًا من واقع الاستعمال الذي نَصَّت عليه القراءة، فليس فيه مراعاة لسياق التركيب أو أصل دلالة «لمَّا» الدالّ على النفي، أمَّا ما ذهب إليه الزمخشري بأنَّها مؤكِّدة ـــــ وهو ما تميل إليه الباحثة ـــــ على ما أثبته في قراءة الأزهري التي أشرنا إليها في بداية الكلام عن «لَمَّا» وهي قراءة تنوين «لَمَّا»، ، فهو رأي وجيه لتوالي المؤكدات في الآية، فهي في سياق إثبات جزاء كلّ الأعمال، أي ليُوفيّنهم أعمالهم جميعها؛ ليوافق العموم الذي أفادت «كلّ» في الآية.

دلالة «لولا» إذا دخلت على الفعل الماضي

ذَكر الخليل أنَّ «لولا» على معنيين ((أحدهما: «لو لم يكن» ... والآخر: «هلّا»))[١٠١] فهي عنده حرف امتناع الشيء لوقوع، والمعنى الآخر الذي تخرج إليه هو التحضيض، و»لولا» عند سيبويه حرف جرٍّ شبيه بالزائد لا يتعلّق بشيء وما يتصل بعدها يكون على محلين من الإعراب، الجرُّ بها إذا كان ضميرًا أو الرفع على الابتداء إذا كان اسمًا[١٠٢] ، وذُكر في «لولا» أكثر من دلالة، فهي للاستفهام، والجحد، وحرف امتناع شيء من أجل شيء[١٠٣] . ، وبيَّن المالقي القاعدة في معرفة معناها، بقوله ((والصحيح أنَّ تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإنْ كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب)) [١٠٤] . فالكلام الموجب هو ما يحددِّ معناها، فيجعلها تدلّ على امتناع الجواب لوجود الشرط.

ومّما ورد في دلالة في «لولا» ما جاء في قوله تعالى { لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَالِحِيْنَ}[١٠٥] ، فاختصاها في تركيب معيَّن جعله كقاعدة ينظر عِبره للتوصل إلى معناها،

ذهب الهروي إلى مجيء «لولا» للاستفهام في هذا الموطن[١٠٦] ، وذهب ابن هشام إلى إفادتها معنى العرض وليس للتحضيض، والفرق((أَنَّ التحضيض طلبٌ بحثٌّ وإزعاج وَالْعرض طلب بلين وتأدّب)) [١٠٧] ، وحصر المرادي معنها مع الماضي بالتوبيخ، ونصَّ على ذلك بقوله ((وإذا وليها الماضي كان فيها معنى التوبيخ)) [١٠٨] ، وأحسب أنَّ حصر معنى «لولا» بالتوبيخ مع الماضي بعيد لما يطلَّبه سياق الكلام أو سياق الحال الذي تأتي به «لولا»، ومنه الآية المذكورة آنفًا، وهي محلّ البحث؛ لذا أَوَّل ما بعدها بالمضارع، فعلى من يقع التوبيخ، والكلام بمنزلة الاستفهام من الداني إلى العالي، وكذا قوله تعالى {فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كِلِ فِرْقَةٍ طَائِفَةٍ

مِنْهُم لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ }[١٠٩] , فهو حضَّ على التعلُّم والتفقّه، وليس فيه توبيخ.

وما أورده الدرويش من معنى لولا في هذه الآية قوله ((ولولا تحضيضية بمعنى هلَّا وأخرّتني فعل ماضٍ مبني على السكون، ولكنَّه بمعنى المضارع؛ لأنَّ لولا التحضيضية تختصّ بالماضي المؤوّل بالمضارع، إذ لا معنى لطلب التأخير في الزمن الماضي)) [١١٠] ، فاختصاص «لولا» بالدخول على المضارع جعل الدرويش يؤوِّل الماضي بالمضارع للقاعدة التي تأتي عليها «لولا» وإفادة معناها في ضوء تركيبها الذي تختصّ بالدخول عليه، لكنَّ ذلك لا يمنع من القول بغير معنى التحضيض في الآية في ضوء القاعدة المذكورة، وذلك من جانبين:

١- إنَّ دخولها على المضارع ليس مقيّدًا بالتأويل، فقد تدخل على الماضي ولا يؤوّل بالمضارع، ومنه قوله تعالى {فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كِلِ فِرْقَةٍ طَائِفَةٍ مِنْهُم لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ}[١١١] ، وقوله تعالى{لَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ}[١١٢] ، وقوله تعالى { فَلَوْلا كَانَ مِن القُرُوْنِ مِنْ قَبْلِكُم}[١١٣] .

٢- إنَّ الطلب الوارد في الآية، طلب واضح ولا يمكن أنْ يرد بالمضارع؛ لأنَّه ليس حديثًا عن زمن مستقبل، بل هو حديث عن زمن قد مضى لا يمكن تحقّقه.

وممّا تقدَّم فإنَّ تقييد دلالة «لولا» بالتحضيض دون خروجها إلى غير هذا المعنى في ضوء قاعدة دخولها على المضارع وتأويل الماضي به، فإنَّ تلك القاعدة يشوبها نقص الإحْكام، ومخالفة الاستعمال الوارد الذي يتطلّب المعنى على غير القاعدة أو المعنى الأصلي الذي تدلُّ عليه «لولا»، فهي في هذا الموضع تدلُّ على المعنى الذي أشار إليه ابن هشام من إفادة العرض فهو طلب من الداني إلى العالي والسياق في الآية، فيه تكليف العبد بما ينفعُهُ من التفقّه وتعلُّم أمور دينه، فلا يمكن أنْ يكون طلبه، طلبَ حثٍّ وإزعاج بل طلب لينٍ وتأدُّب ؛ لأنَّ العبد في مقام تأمُّل الرحمة.

يتضح في ضوء ما مرَّ أنَّ السياق يساير القاعدة في كثير من المواطن ويكاد لا ينفك عن فهم الدلالة، فهو طريق واسع لفهمها.

المبحث الثاني

اعتماد السياق في فهم دلالة الأداة

ينماز طريق اعتماد السياق في تعيين المعنى بذائقة تفسيرية تتواشج وملاءمة التركيب لنوع الدلالة التي ظهرتْ في النصّ، فيكون في ضوء التفسير بمراعاة السياق هو الدلالة الأقرب، إذ التفسير بالسياق قرينة دالّة على المعنى، ويمثل مناسبات القراءة الكاملة للنص لما فيه من التنوع، فمنه سياق لفظي يعتمد التركيب بوصفه قرينة دالّة على تعيين المعنى، ((إنَّ الألفاظ المفردة التي هي من أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأنْ يضمّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها من فوائد)) [١١٤] ، أو هو بصورة أدقّ))بناء نصي كامل من فقرات مترابطة، في علاقته بأي جزء من أجزائه أو تلك الأجزاء التي تسبق أو تتلو مباشرة فقرة أو كلمة معينة، و دائماً ما يكون السياق مجموعة من الكلمات وثيق الترابط بحيث يلقي ضوءًا لا على معاني الكلمات المفردة فحسب، بل على معنى وغاية الفقرة بأكملها)) [١١٥] ، ومنه ما يكون سياقًا حاليًّا أو مقاميًّا تُستقى معطياته من خارج إطار النص التركيبي.

وللدرويش لمساته في تحليل التركيب ليصل إلى تحديد دلالة الأداة وتعيينها، فنلحظ تفسيره السياقي في ضوء معطيات النص الخارجي والداخلي أو التركيب القرآني الوارد في الآية القرآنية.

دلالة «السين»

السين تدخل على الفعل المضارع وتفيد وقوع الفعل في المستقبل القريب، وقد ذكر بعضهم أنَّها تفيد تحقّق الفعل في المستقبل البعيد[١١٦] .

ومن المعاني التي جاءت بها «السين» معنى الاستمرار في قوله تعالى {سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُم وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُم كُلَّ مَا أَرَادُوا الْفِتْنَةَ أُرْكِسُوا فِيهَا}[١١٧] ، وقد اعتمد السياق في بيان هذا المعنى، والسياق طريق اعتمده البيانيون والنحويون في الكشف عن المعنى، وهو ما لجأ إليه الزركشي، ولا سيَّما الآية محل البحث، و كذا قوله تعالى((«سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُم عَنْ قِبْلَتِهِم» ؛لأنَّ ذلك إنَّما نَزل بعد قولهم: «ما ولّاهم»، فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال)) [١١٨] ، فلم يفرد دلالة السين ودلالة الفعل المضارع اعتمادًا على سياق الآية القرآنية، فالاستقبال عنده شيء والاستمرار شيء آخر، إذ لكلٍ معناه.

والنحويون يذهبون إلى أنَّ السين إذا دخلت على المضارع خصَّته بالاستقبال[١١٩] ، لكنَّ دلالة الاستمرار لم يرتضها بعضهم، ومنهم ابن هشام، وذكر أنَّ هذا لا يعرفه النحويون، وأنَّ السين تفيد الاستقبال، والاستمرار يفاد من الفعل المضارع[١٢٠] ، فالفعل له دلالته والسين لها دلالتها، أي إنَّ دلالة الفعل المضارع ثابتة، ولكنَّ ذلك لا يثني المتفحّص عن بيان أثر السياق في تعيين المعنى، ولاسيَّما أنَّ السياق في الآية المذكورة آنفًا فيه تحذير وتوجيه وذِكرٌ للعموم في «كلَّما» فالفعل هو من الفتنة، والفتة مستمرة عندهم، فالعمل مستمر بهذه الصفة سواءٌ أكان في قوله تعالى {يَأْمَنُوكُم وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُم} أم غير هذه الأفعال.

وأحسب أنَّ دلالة وقوع الفعل في الوقت القريب في دخول السين أقرب المعاني؛ لأنَّ دلالة الاستمرار من ضمن وقوع الفعل وحصوله في الوقت القريب، فإذا قيل إنَّ الدلالة هي دلالة الاستمرار، فيكون الكلام أنَّهم سيستمرون على هذا الفعل، فيكون حالًا لهم، والفعل واقع، ويعضد ذلك ((معنى السين: إنَّ ذلك كائن لا محالة وإنَّ تأخرت إلى حين)) [١٢١] ، وأرجع الزركشي هذا الرأي إلى سيبويه[١٢٢] ، فالوقوع سواءٌ أكان من الوعد أو الوعيد أو التوجيه والتنبيه حاصلٌ، وحصوله بين مدَّة وأُخرى دليل على استمراره، وهذا ما يمكن أنْ ندوِّنه من معنى الاستمرار، ويمكن أنْ يُتلقَّف ذلك ممّا يحمله التركيب من دلالة ألفاظه المعجمية مثل الفعل «يريدون» ففيه دلالة الاستمرار، وقوله «كلَّما أرادوا» دليل على أنَّهم في عمل مستمر.

وقد أورد الدرويش أنَّها تفيد المستقبل المستمر، قال في بيان هذا معنى «السين» ((أتى بالسين هنا إشارة إلى أنَّ عبثهم بالمؤمنين هذا أمر مستمرّ، وإنْ كان قد مضى، وذلك أنَّ رجالًا من الكفار كانوا إذا أتوا المدينة أسلموا لأجل أنْ لا يقاتلوهم، وإذا أتوا لقومهم كفروا، فأتى المولى سبحانه وتعالى بالسين إشارة إلى أنَّ حالتهم هذه هي ديدن مستمر لهم، وأنَّهم لم يتركوه، وإنْ كان ذلك قد وقع فيما مضى)) ، اعتمد الدرويش على سياق الحال اعتمادًا كاملًا ؛ ليُبَيِّن دلالة السين فهي لا تدلّ عنده على المستقبل القريب أو البعيد بل تفيد المستقبل المستمر أي دلالة الاستمرار.

وفي ضوء ذلك كان لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ الدرويش قد جعل سياق الكلام حاكمًا في تعيين معنى الأداة، وأنَّ السين بهذا السياق دلَّت على الاستمرار، وهو أمر يحتاج إلى نظر في ضوء دلالة الفعل التي تدلّ على الاستمرار، أي إنَّ التركيب كوَّن منظومة دلالية متآزرة بألفاظها للدلالة على الاستمرار، فجاءت «السين» بما لتُفْصِح عن هذا الاستمرار عند اتصالها بالفعل المضارع؛ لأنَّ التعبير بـ « وتجدون» دون

السين، قد يدُّل على المرَّة الواحدة من الوجود، فتآزر ألفاظ التركيب بما تحمله من دلالة له أثره في تحديد معنى الأداة، ففي قوله تعالى {سَتَجِدُنِي صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا}[١٢٣] ، فالمتكلِّم أراد استمرار الصبر وعدم عصيان الأمر وقد أفصح عن هذا المعنى ألفاظه الدالة على هذا المعنى؛ لذا احتمل الزمخشري أنّ «لا» قد تكون في محل عطف على ستجدني[١٢٤] ، فدلَّ الفعل على الاستمرار من أنَّ المتكلِّم سيوجد صابرًا ولا يعصي، فجاء التعبير بالصبر على اسم الفاعل، وأنَّ لفظ الصبر بطبيعته يدلُّ على الاستمرار في العمل، فعطف الفعل المضارع « أعصي» على المضارع «ستجدني» وهذا الفعل مقرون بالسين ليدلّ على الاستمرار في المستقبل، والفعل «أعصي» لم يقترن «بالسين» بل اقترن بالنفي ليدلّ النفي مع هذا الفعل على الاستمرار، فتآزر منظومة التركيب بما تحمله من ألفاظه من دلالات كوَّن سياقًا لغويًّا يستقى منه معنى الأداة.

دلالة «اللام»

لـ «اللام» دلالات متعدّدة، وذهب العلماء إلى دلالات لحرف «اللام» ، ومن أنواعها الزائد، وذهب قسم منهم إلى الزيادة في مواضع معيَّنة، وقد أُحصي لها ثلاثون معنى[١٢٥] ، ويقع منها الزائد وغير الزائد وتدخل على الأسماء والأفعال، ويتدخّل السياق في تحديد بعض معانيها، فضلًا على القاعدة التي تحدّد كثيرًا من معانيها.

ومن المعاني اعتمد فيها الدرويش على السياق، ما جاء في قوله تعالى {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}[١٢٦] ، فقد اعتمد على السياق من أجل فهم معنى التمليك، فقد أورد موازنة بين مجيء اللام في الأصناف الأربعة الأوائل، والأصناف الأربعة الأواخر التي جاءت معها «في» ((فقد عدَلَ عن اللام إلى «في» في الأربعة الأوائل ... ملاك لما عساه يدفع إليهم فكان دخول اللام لائقًا بهم، وأمَّا الأربعة الأواخر فلا يملكون ما يصرف نحوهم بل ولا يصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلّق بهم)) [١٢٧] ، والكلام راجع إلى ما عرضه الزمخشري من موازنة في العدول بين اللام و «في» وفارق المعنى بينهما[١٢٨] .

أراد باللام إفادة التمليك في الأربعة الأوائل، أفاد هذا المعنى من سياق الحال العرفي، فالفقراء بإعطائهم المال وهو الصدقة المذكور في الآية يُعدُّ ملكًا لهم فهم يفتقدون إليه وإعطاؤهم إيَّاه تمليكًا لهم، ويظلّ الفارق بأنَّ التمليك بذكر «في» أبلغ من ذكر اللام راجع إلى الحال أيضًا، والتفسير الذي أفاده الدرويش ممّا هو متعارف من الحال القائم على تمليك الفقير والمسكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم.

والذي يبدو أنَّ التمليك واحد في الآية وذلك واضح من سياق التركيب، فقد ذكر تعالى « فريضةً من الله» وهذا يدلُّ على تمليكم جميعًا، ففريضة ((مصدر على المعنى؛ لأنَّ معنى إنَّما الصدقات للفقراء في قوة فرض الله ذلك)) [١٢٩] ، فبدلالة السياق يتضح معنى التمليك.

دلالة «الواو»

تقع «الواو» عاطفة، وهي تفيد مطلق الجمع، وأكَّد سيبويه معنى الجمع لها دون غيره[١٣٠] ، وقال بعضهم أنَّها تفيد الترتيب في بعض المواطن[١٣١] .

يؤثر السياق، فَيَظهر في ضوئه معنى غير المعنى المعهود لـ«لواو» ؛ لذا قيل إنَّها تحلّ محلَّ حرف آخر؛ لما يرتبط بها من معنى يناسب السياق، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى {خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا}[١٣٢] .

وذهب بعضهم إلى أنَّ الدلالة على أنَّ العملين كل واحد مخلوط بالآخر ولم يقطع به فمعنى «الواو» عنده

تحتمل الباء على قولك: بِعتُ الشاء شاها بدرهم[١٣٣] .

لكنّ الدرويش أراد أنْ يتوصّل إلى معنى «الواو» بدلالة السياق، فالتركيب بـ»الواو» يوهم عنده في معرفة حقيقة الخلط الوارد في الآية المباركة، حتى وضع عنوانًا على صيغة السؤال «أيُّهما المخلوط والمخلوط به» ليُشير أنَّ الواو بمعنى الباء في الآية المباركة ((والجواب أنَّ كلّ واحد مخلوط ومخلوط به؛ لأنَّ المعنى خلط كلَّ واحد منها بالآخر، كقولك: خلطتُ الماء واللبن. تريد خلطت كلَّ واحد منهما بصاحبه، وفيه ما ليس في قولك: خلطتَ الماء باللبن؛ لأنَّك جعلت الماء مخلوطًا واللبن مخلوطًا به وإذا قلته بالواو جعلت الماء واللبن مخلوطين ومخلوطًا بهما، كأنَّك قلت: خلطت الماء باللبن واللبن بالماء. ومن جهة ثانية كان العدول عن الباء لتضمن الخلط معنى العمل، كأنَّه قيل: عملوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا ثمَّ انضاف الى العمل معنى الخلط فعبَّر عنهما معًا به)) [١٣٤] ، كان لدلالة الفعل «خلط» أثره في توسعة معنى الواو ومراعاة معنى الباء التي تتصف بهذا المعنى من جانب الدلالة أو النحو بوصف الباء متعدية بهذا الفعل، وقد أطال الدرويش شرحه ليوضّح معنى الخلط كيف حصل هل الأول بالثاني أو الثاني بالأول، وجعل من الاستعمال الأداة التي يستعين بها في إمضاء ما جال في خَلَده من فكر لتحديد دلالة الواو، وفي استعمال الواو بدلًا من الباء ما لا يمكن أنْ تؤديه الباء، هذا ظاهر ما يفهم من نصّه، وما نراه لا يحتاج إلى هذا التكلف في بيان دلالة الواو على ما سيتضح، بعد أنْ نسوق بعض الآراء لنتعرّف كيف استقى الدرويش مادته في تحديد معنى الأداة والأثر الذي أفضاه استعمال الواو.

يعود ما نقله الدرويش من نصٍّ إلى الزمخشري[١٣٥] ، فقد استقى فكرة الشبهة في الخلط منه، فعوَّل على ذلك بفكرة العدول عن «الباء» بـ»الواو». وزاد الزمخشري قوله ((ويجوز أنْ يكون من قولهم بعت الشاة شاةً ودرهم، شاة بدرهم، بمعنى: شاة بدرهم)) [١٣٦] ، والتحليل نفسه نجده عند أبي حيان، فهو على شاكلة ما ذكره الزمخشري[١٣٧] ، وفي ضوء ما ذكره الزمخشري فإنَّ الواو لها معنى آخر وهو أنَّها تفيد دلالة «الباء» على نحو «بعتُ الشاة شاة بدرهم» أي بمقدارها، فيكون معنى الآية مقدار العمل الصالح مساويا للعمل السيئ.

الذي يبدو أنَّ «الواو» لا تأتي بمعنى الباء في هذا الموطن؛ لأنَّ ذلك يجعل المعنى أنَّهم خلطوا العمل الصالح بالسيئ، فالباء تدل على المصاحبة لو جاءت في هذا الموطن بدلًا من «الواو» فيكون المعنى خلطوا العمل الصالح مع السيئ، ومجيؤها بعيد للفارق بين العملين في الزمن بحسب ما جاءت به التفاسير من أسباب نزول الآية، إذ العمل الصالح في غزوة تبوك والسيئ في تخلفهم عن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلَّم»[١٣٨] ، وما ألحظه أنَّ فـ «الواو» على حالها، فهي بمعنى الجمع أي جاؤوا بالعمل الصالح والعمل السَّيئ، فهو دليل نفاقهم ليس غير.

ولا يمكن أنْ يكون في الآية عدول عن استعمال الباء على نحو خلطتُ الماءَ واللبنَ أو خلطتُ الماءَ باللبنِ، فالمعيار ليس ماديًّا والتعبير مجاز عن العمل، فكان للدرويش موافقة الصواب فيما ذهب إليه من تضمين الفعل معنى «العمل» أي عملوا عملًا، وهذا أتمُّ لأنَّ القصد في الآية بيان عمل المنافقين وليس بيان خلط العمل.

وفي ضوء معنى الجمع الذي تفيده «الواو» ومعنى الترتيب الذي قيل عند بعضهم، نلحظ لجوء الدرويش إلى إعراب الواو استئنافية حتى لا يترتب على معنى الجمع معنى يخالف ما يريد أنْ يتوصّل إليه، قال تعالى {وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ

أَهْلِي وإِنَّ وَعْدَكَ الحقُّ وأَنْتَ أَرْحَمُ الرَاحِمِينَ}[١٣٩] ، قال الدرويش((«الواو» استئنافية، والنداء على ما يبدو قبل حصلَ سير السفينة؛ لأنَّه لا معنى للسؤال إلَّا عند إمكان النجاة)) [١٤٠] ، استقى الدرويش هذا المعنى من الزمخشري[١٤١] ، إنَّ الجمع بين الاستئناف والنداء يُظهر الفارق الزمني بين النداء والحدث الذي تمثَّل في امتناع ابن نوح عن الركوب في السفينة، فهذا يُظهر خلاف ما ذهب إليه الدرويش من أنَّ النداء قبل سير السفينة ليتحقّق الغرض من النداء، ولو كانت الواو لمطلق الجمع وعاطفة لكان النداء قبل سير السفينة، فالتواشج الحاصل بين الاستئناف والنداء يدلّ على خلاف ما ذهب إليه الدرويش فيكون النداء بعد سير السفينة، ولو اعتمد السياق القبلي في تفسير النداء لظهر معنى «الواو» الذي تَبَيَّنَ في ضوئه وقت النداء، قال تعالى {وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِي وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَالِمِينَ}[١٤٢] ، فكلّ ذلك قبل نداء نوح، ومن جانب آخر فإنَّ طلب نوح لمن يظهر فيه أي نوح من طلب نجاة ابنه، بل هو طلب الحكم، وهذا ظاهر في القرينة البعدية من نصِّ الآية محلّ البحث، قال تعالى {وإِنَّ وَعْدَكَ الحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الحَاكِمِينَ}[١٤٣] ، فلم يكن في كلام نوح «عليه السلام» أي نوع من طلب نجاة ابنه، بل هو طلب عن حكمه في العفو عنه؛ لذا نلحظ قوله تعالى {فَلَا تَسْئَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ}[١٤٤] ، فسؤاله كان عن وعد النجاة لأهله، وليس النجاة حين الغرق.

دلالة «ما» الاستفهامية

ترد «ما» على أكثر من معنى، وقد أُحصيَ لها معانٍ متعددة، ذكرناها في المبحث الأوَّل[١٤٥] ، ومن معانيها ورودها دالة على الاستفهام، والاستفهام أسلوب من أساليب العربية وهو أسلوب واسع المعنى، وأصل المعنى فيه طلب الفهم، وله حرفان هما: الهمزة و«هل»، وبقية أدواته أسماء، مثل: مَنْ، ما، أينَ، وأيَّانَ، ، كيفَ، وغيرها.

فإذا كان الاستفهام على معناه الحقيقي، فلا يحتاج إلى مؤونة تحليل، وما إنْ يحصل اللبس في حمله على المعنى الحقيقي نجد تدخّل السياق في دفع اللبس، والذي نراه في تأويل الاستفهام عندما يكون صادرًا من لدن حكيم عليم، فالله تعالى لا يصدر منه الاستفهام على نحو طلب الفهم، ومن ذلك قوله تعالى {ومَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى، قَالَ هُم أُلاءِ عَلَى أثرِي وعَجِلْتُ إِلَيْكَ ربِّ لِتَرْضَى}[١٤٦] .

ذهب بعضهم إلى أنَّ «ما» الاستفهام عن سبب التقدّم والعجلة، ومنهم الزمخشري واحتمل فيه الإنكار ((إنكار العجلة في نفسها)) [١٤٧] والسمين الحلبي[١٤٨] .

وبيَّن البيضاوي معنى انكار العجلة، فالاستفهام ((سؤال عن سبب العجلة يتضمّن إنكارها من حيث إنَّها نقيضة في نفسها انضمّ إليها إغفال القوم وإبهام التعظيم عليهم؛ فلذلك أجاب موسى عن الأمرين وقدَّم جواب الإنكار لأنَّه أهمّ)) [١٤٩] ، وكان جواب موسى «عليه السلام» في قوله تعالى « وعَجِلْتُ إِلَيْكَ ربِّ لِتَرْضَى»، ولكن إذا أخذنا بهذا القول أي أنَّ الاستفهام عن سبب العجلة كان الاستفهام على نحو الحقيقة، فيراد منه طلب الفهم، وسيتضح غير ذلك فيما بعد.

وما ذكره الدرويش أنَّ ((الاستفهام من الله لا يقع لاستدعاء المعرفة، ولكنَّه يخرج عن معناه الأصلي لأغراض أُخر تدرك من سياق الكلام)) [١٥٠] ، وقد ساق رؤيته هذه في ضوء قوله تعالى {ومَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى، قَالَ هُم أُلاءِ عَلَى أثرِي وعَجِلْتُ إِلَيْكَ ربِّ لِتَرْضَى}[١٥١] ، قال الدرويش ((وقد أفاد السؤال هنا أغراضًا نوجزها فيما يلي:

أ- لتعريف المسؤول بما يجهله من أمور وقد أراد الله سبحانه تعريفه بفتنة قومه ... ب- تبكيت المسؤول وتفهيمه وتنبيهه... ج- تعليم المسؤول آداب السفر)) [١٥٢] ، فهذه ثلاثة أغراض ذُكرت قد لا يتفق السياق عليها جميعًا؛ وذلك لأنَّ السياق حاكم على تعيين المعنى ولا يقيد دلالة «ما» نوع من التقعيد الذي يسير في ضوء القاعدة النحوية، لكن ثمَّة ما يمكن التوقف عنده مّما ذكره الدرويش من خروج الاستفهام بـ «ما» إلى معنى التبكيت لموسى «عليه السلام» شيء يستبعده السياق ولا سيَّما سياق المقام الذي يخصّ موسى «عليه السلام» فلم يفوّت موسى غرضًا من هذه العجلة، بل القصد فيها رضا الله تعالى، فالتبكيت معناه التقريع والتعنيف وليس المقام مقام تقريع، ولا سيَّما أنَّ حقيقة السؤال الذي جاء بـ«ما» يكون عن حقيقة الشيء وصفته، فيكون الاستفهام بمنزلة الجواب في الآية وهو أقرب إلى التعجّب من الأمر، ولاسيِّما أنَّ الاستفهام إنكار العجلة نفسها على ما أشار إليه الزمخشري، وبما أنَّ الاستفهام ، استفهام إنكاري، فد تبَيَّنت به صفة موسى فهو في عجلة من أمره، ولم يُرد الله تعالى بيان سبب العجلة، فموسى أوضح أنَّ القوم يتبعونه وهم على أثره فهم ليسوا ببعيد عن الموعد، فيكون التبكيت بغير أسوب الاستفهام في هذا الموطن، كأنْ يكون الكلام « تعجّلت يا موسى» أو على الاستفهام لكن السياق يحدّده نحو قوله تعالى{ كيفَ تَكْفُرُونَ باللهِ وكُنْتُمْ أَمْواتًا فَأَحْيَاكُم ثُمَّ يُمِيتُكُم ثُمَّ يُحْيِيكُم ثُمَّ إليه تُرْجَعُونَ}[١٥٣] ، فالسياق فيه تذكرة لضعفهم وأنَّ القدرة لله، أمَّا قول الدرويش أنَّ ممّا تضمّنه الاستفهام هو تعليم موسى آداب السفر، فهذا ما لم يفصح عنه السياق في الآية القرآنية الكريمة أو سياق الآيات التي قبلها أو بعدها، فالاستفهام ليس على حقيقته إذ يتلقّف في سياقه الاستئناس بحديث موسى عن الاستعجال الذي قام به دون قومه.

دلالة «إذا» الشرطية

تستعمل «إذا» اسمًا وحرفًا، وإذا كانت اسمية فهي متضمِّنة معنى الشرط غير جازمة، وقد تكون ظرفًا لما يستقبل متجرّدة من الشرط[١٥٤] ، وإذا جاء بعدها الماضي أُوِّل بالمضارع، ومن مظاهر تحديد معناها في ضوء اعتماد سياق الحال بوصفه قرينة خارجية، وذلك في قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا لَا تَكُوْنُوا كَالَّذِيْنَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا}[١٥٥] ،

إنَّ مراعاة السياق يدلّ على تفسير معنى التركيب والتوصل إلى أقرب معنى مناسب للسياق، والآية المذكورة آنفًا اجتمع فيها، مراعاة صياغة التركيب، ومن ثمَّ أثره في المعنى، فالتركيب بحسب كلام الدرويش يقتضي استعمال «إذ» ؛ لأنَّها للمستقبل، لكن استعملت «إذا» التي تكون للماضي، فأُوِّل الاستعمال على أنَّه حكاية حال ماضية لما فيها من استمرار الزمان، أي روعي السياق المقامي في صحة الاستعمال والدلالة التي أفادتها «إذا»، وهذا الاستعمال يقع في القرآن كثيرًا بعيدًا عن مراعاة السياق، وهو أشبه بالاستعمال الخاص بالقرآن الكريم، وعلَّله الرضي بقوله ((لقطع علَّام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة)) [١٥٦] ، وما أراه أنَّ هذا التعليل لا يخرج عن مراعاة سياق المقام وهو أنَّ كلام المولى عزَّ وجلَّ متوقّع الحصول، وهذا مرتكز ذهني عند السامع عندما يسمع من المتكلم بهذه الصفة، أي لو كان الكلام من غير هذه الجهة لما توّقع الزمن المستقبل وحصوله، فتوّقع الحصول منه يكون بمنزلة «إذا طلعت الشمس» فهي تطلع وإنْ كانت على نحو الشرط والزمن الماضي، وكذا الحال في الآية المباركة محلِّ البحث.

وقد كان للدرويش رأيٌ في تعيين معنى «إذا» فإنَّ استعمال «إذ» مرجحٌ على استعمال «إذا»؛ وذلك أنَّ ((ظاهر الكلام يقضي استعمال «إذ» المقيَّدة للمضي، ولكنَّه عدَل عنها إلى «إذا» لحكاية الحال الماضية واستحضارها في الذهن، وفائدتها استمرار الزمان المُنْظَم للحال الذي يدور عليه الحديث إلى وقت التكلُّم)) [١٥٧] ، حاول الدرويش تلقّف توجيه المسألة في ضوء المعنى عِبْرَ ما سمّاه بالعدول من استعمال «إذ» والعدول بها عن «إذا»، ووظَّف سياق الحال في تعيين المعنى.

دلالة «إلَّا»

قد تجتمع في مجال التفسير جملة من المسائل التي تقع من ضمن القاعدة أو مراعاة السياق في تعيين دلالة الأداة ، ومن ذلك دلالة الاستثناء في قوله تعالى {قالوا إنَّا ارسلنا إلى قومٍ مجرمين إلَّا آل لوطٍ إنا لمنجوهم أجمعين إلَّا امرأته قدَّرنا إنَّها لمِنَ الغابرين}[١٥٨] ، كان للدرويش رأيه في الاستثناء الوارد في قوله تعالى «إلَّا امرأته قدَّرنا إنَّها لمِنَ الغابرين» وقد أبدى رفضه في أراء القدماء وعدم توصلهم إلى المعنى المقصود، وصاغ ذلك بقوله ((هذه الآية ممّا كثر فيه الكلام، وقلَّ من أصاب الغرض من الأئمَّة الأعلام، وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى فما أتى بالمرام)) [١٥٩] ، وما أراده النحويون والمفسرون في هذه الآية التوصل إلى معنى الاستثناء، وقد كان المعنى بين الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع[١٦٠] ، ولكل واحد معناه الذي يعود على الأول أو عدم إخراجه، وذلك إمَّا أنْ تكون امرأة النبيّ لوط «عليه السلام» داخلة في العذاب، وإمَّا غير داخلة، فقال الدرويش ((عثرت على اعتراض جميل وهو أنَّه تقدّم أنَّ المراد بالإجرام ذلك الفعل الشنيع، فكيف يقولون إنَّ المرأة من الآل ومن المجرمين، وذلك الفعل لا يتصوّر منها ويمكن أن يُجاب بأنَّ الدلالة على الشيء كفعله أو السكوت على الإجرام والرضا به إجرام)) [١٦١] ، فهو بذلك لم يأخذ بالتوجيه النحوي في تكرر «إلَّا» فيكون معناها استثناءً خرج فيه الثاني مّما خرج منه الأوَّل أو أنَّه استثناء منقطع فتخرج امرأة نوح فيصيبها ما أصابهم على أنَّها ليس من الأهل، بل هي عنده من الأهل لكنَّ شمولها بالعذاب توقّف على فعل الإجرام وليس جعلها من الأهل فتدخل في النجاة أو جعلها من غير الأهل فتدخل في العذاب، بل التوجيه عنده مراعاة السياق، فهي من المجرمين.

الخاتمة

في ختام هذه الوريقات أودُّ الإشارة إلى جملة من النتائج أثبتها البحث في ضوء ما رجعَ إليه من مراجع ومصادر، وهي على النحو الآتي:

١- اعتمد الدرويش على كثير من مؤلفات المفسرين، مثل الزجاج والزمخشري وأبي حيان، وجعلها المرجع الذي يفتتح به تحديد المعنى النحوي للأداة.

٢- كان التقعيد لتعيين الأداة واضحًا عند الدرويش، فيقطع بالمعنى في ضوء القاعدة مثل مجيء «لا» دون غيرها من المعاني إذا تكرّرت.

٣- الذي أراه من احتمال الدرويش في خروج الاستفهام بـ «ما» في قوله تعالى {وَمَا أَعْجَلَكَ يَا مُوْسَى عَنْ قَوْمِكَ} على معنى التبكيت معنى بعيد؛ لأنَّ التبكيت تقريع وتعنيف، ولم يرد في القرآن الكريم طريق التقريع والتأنيف للأنبياء. وكلما نجد أسلوب الاستفهام من هذا القبيل في القرآن الكريم يخاطب به الأنبياء تجد ردَّ الأنبياء عن الاستفهام بما يخرجهم عن قصد التبكيت، ومن ذلك قوله تعالى مخاطبًا نبيَّ الله عيسى «عليه السلام» {أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَاسِ اتخِذُونِي وَأُمِّيَ إلهَين مِنْ دُوْنِ الله قَالَ إنْ كُنْتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمْتَه}. فالحوار ليس على نحو التبكيت مع أنَّ الاستفهام فيه تنبيه على انحراف

العقيدة، لكن ليس المقصود في النبيّ، بل تنبيه غيره.

٤- إنَّ اعتماد القاعدة في تعيين المعنى يخّلص الباحث في تعيين المعنى من أمورٍ كثيرة، تقيد فكره في القول بالرأي الأصوب والأقرب في تعيين المعنى، وقد يبعده عن المجال العقدي الذي نجده يقيد الباحث في كثير من المواطن في اختيار أقرب المعني وأوضحها.

٥- يَرِدُ القول بزياد الأداة أو الحرف في القرآن الكريم، ويتعظّم ذلك في نفوس بعضهم، كيف يكون في القرآن زيادة، فالزيادة المشار إليها ليست حشوًا بل نافلة فيها فضلٌ يزيد من بالغة اللفظ القرآني، فالاستغناء عنها لا يخطّأ فيه التركيب من جانبه النحوي، بل يظلّ صحيحًا لمن الذي يستغني عنه استغنى عن مقصود الكلام وصحته من الجانب الدلالي.

٦- اعتماد الدرويش على السياق اللفظي والمقامي واضح في تفسيره، واعتماد السياق منهج سليم في دفع اللبس في كثير من المواطن، والباحث فيه إنْ لم يوفق في تعيين المعنى، فهو يفتح الباب لغيره وينبّهه على تدخّل السياق وتأثيره في تعيين المعنى.

٧- اعتماد التقعيد في ضوء ما أثبتناه في البحث، ودوَّناه من معانٍ نحوية لبعض الأدوات، يكشف أنَّ القاعدة إمَّا أنْ تقع من ضمن ضوابط النحويين التي دوَّنوها في معرفة المعنى النحوي، وإمَّا من ضمن الوضع الأصلي للأداة.

٨- أكثر ما تدوِّنه القاعدة بطريق محكم في تعيين الأداة، هو معنى الزيادة، فنجد تدوين القاعدة بصورة واضحة، يحدّد في ضوئها المعنى النحوي.

٩- لا تخضع الأداة إلى قاعدة واحدة في تعيين دلالتها، فقد تكون في موضع من ضمن القاعدة، وفي موضع آخر من ضمن السياق.

الهوامش

١- ينظر: الصحاح:٢/٢٢٥، ولسان العرب:٤١/ ٣٦٨٦.
٢- قواعد التوجيه النحوي: ٩.
٣- الأُسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم:١٧٢.
٤- ينظر مغني اللبيب: ١/ ٤٩، ١٠١، ١٧٦، ١٧٨، ٢٩١، ٥٢٦، ٥٥٣، ٥٦٥، ٦٠٨، ٦١٣، ٨٦٦، ٨٨٤، ٨٩٤، ٩٠٢.
٥- التعريفات: ١٧٧.
٦- شرح شافية ابن الحاجب: ١/١.
٧- القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه : ١٣.
٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٣/١.
٩- الأُسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم. :١٧٢.
١٠- دلائل الإعجاز: ٨٣.
١١- ينظر: قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة/ رسالة ماجستير: ٨- ٩.
١٢- التقعيد النحوي بين السماع والقياس: ١٩.
١٣- ينظر: الكتاب: ١/ ٤٤١. ، والمقتضب: ٤٧/١، والخصائص: ٢/ ٢٨٣، والايضاح في شرح المفصَّل: ٢/ ٢٢٨، ومغني اللبيب: ١/ ٣٢٢.
١٤- ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٦٠.
١٥- البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٧٦.
١٦- البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٧٤.
١٧- شرح الرضي شرح كافية ابن الحاجب: ٤/ ٤٣٢-٤٣٣.
١٨- سورة يوسف الآية: ٩٦.
١٩- ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢٥، والمقتضب: ٤٥/١، وشرح الزجاجي: ١/ ٤٨٦، ومعاني الحروف للرماني: ١٦٥،وشرح المفصَّل لابن يعيش: ٨/ ١٣٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٥.
٢٠- ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٠٤.
٢١- ينظر: المقتضب: ٤/ ١٤٢.
٢٢- ينظر: الجنى الداني:٣٦- ٤٥.
٢٣- ينظر: مغني اللبيب: ١٣٧/١ – ١٤٤.
٢٤- سورة التوبة الآية:١١٨.
٢٥- ينظر الكشاف: ٤٥٢.
٢٦- سورة المائدة، الآية: ٦١.
٢٧- شرح الرضي شرح كافية ابن الحاجب:٤/ ٢٢٨، الآية: ٦١ من سورة المائدة.
٢٨- رصف المباني في حروف المعاني: ٢٢١.
٢٩- مشكل إعراب القرآن: ٢٧٠/١.
٣٠- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١٨٦/٤.
٣١- شرح الدماميني: ١/ ٣٨٢.
٣٢- معاني النحو: ٣/ ١٦١.

٣٣- ينظر: الكتاب: ٣٠٥/٢، والمقتضب: ٤٨/١، ومعاني الحروف للرماني:٨٦، والأزهية في علم الحروف:٧٥-٧٧.
٣٤- ينظر الكتاب: ٤٤١/١، والمقتضب: ٤٨/١.
٣٥- ينظر: الكتاب:٢/ ٣٠٦، والمقتضب: ٥٥/٢، ورصف المباني: ٣١٨، والجنى الداني: ٣٣٢-٣٣٦.
٣٦- سورة آل عمران الآية: ١٥٩.
٣٧- الكشاف: ٢٠٢.
٣٨- البحر المحيط: ٣/ ١٠٣.
٣٩- المصدر نفسه: ٣/ ١٠٤.
٤٠- مشكل إعراب القرآن:١/ ٢١٦.
٤١- سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.
٤٢- إعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٨٩.
٤٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢١٦، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٠٥/١.
٤٤- ينظر: الكتاب: ١/ ٤٠٨, والمقتضب: ١/ ١١و٤٧، ٤٤/٢، والمحلَّى (وجوه النصب): ١٧٦، و١٨١-١٨٥، والأزهية في علم الحروف: ١٤٩، ورصف المباني: ٢٥٧، ومغني اللبيب:١/ ٣١٣،و ٣٢١-٣٢٢، والجنى الداني: ٢٩٠.
٤٥- سورة النساء، الآية: ٦٥.
٤٦- الكشاف: ٢٤٤.
٤٧- البحر المحيط: ٢٩٦/٣. ولم يذكر الطبري هذه العبارة، وينظر: تفسير الطبري: ٤٩٨/٢-٤٩٩.
٤٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢/ ٤٩٨-٤٩٩.
٤٩- ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٧.
٥٠- أنوار التنزيل: ٣٦٧.
٥١- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٢/ ٢٥٢.
٥٢- ينظر: ينظر مغني اللبيب: ١/ ٣٢٩.
٥٣- ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ٢٠٧/٣.
٥٤- سورة الواقعة، الآيتان:٣٢-٣٣.
٥٥- ينظر معاني القرآن للفرَّآء: ٣/ ١٢٥.
٥٦- الكشاف: ١٠٧٦-١٠٧٧.
٥٧- ينظر البحر المحيط: ٨/ ٢٠٦. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣٦٣.
٥٨- صفوة التفاسير: ٣/ ٣٠٩.
٥٩- معاني القرآن: ٣/ ١٢٥.
٦٠- مغني اللبيب: ١/ ٣٢١.
٦١- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٩/ ٤٣٢.
٦٢- ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٥١.
٦٣- معاني النحو: ٤/ ٢٠٥.
٦٤- ينظر: رصف المباني: ٨١-٨٣.

٦٥- سورة البقرة، الآية: ١٥.
٦٦- معاني القرآن الكريم وإعرابه: ١/ ٨٨.
٦٧- الكشاف: ٤٨.
٦٨- معالم التنزيل: ١ /٦٧.
٦٩- الدُّر المصون: ١/ ١٤٥.
٧٠- أنوار التنزيل: ٥٠
٧١- الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٠٧.
٧٢- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/ ٣٨.
٧٣- المصدر نفسه: ١/ ٤٠.
٧٤- ينظر: رصف المباني:١٥٧.
٧٥- ينظر الجنى الداني: ٤٢١- ٤٢٢.
٧٦- ينظر رصف المباني: ١٥٧- ١٥٨.
٧٧- المصدر نفسه: ١٥٨.
٧٨- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/ ١٣٦.
٧٩- سورة البقرة، الآيتان:٨٠ -٨١.
٨٠- سورة الأعراف، الآية:١٧٢.
٨١- سورة الأعراف، الآية: ٤٤.
٨٢- سورة سبا، الآية:٣.
٨٣- سورة غافر ، الآية: ٥٠.
٨٤- الكتاب:٤/ ٢٣٤.
٨٥- سورة القيامة، الآية: ٣ ــ ٤.
٨٦- ينظر: الكتاب:١/ ٤٦٠.
٨٧- سورة هود، الآية:١١١.
٨٨- معاني القرآن الكريم وإعرابه: ٣/ ٨١.
٨٩- ينظر الجنى الداني: ٥٩٤.
٩٠- ينظر المحتسب: ١/ ٣٢٨.
٩١- تفسير الكشاف: ٤٤٩.
٩٢- الحجة في علل القراءات السبع: ٢٧٤/٣.
٩٣- ينظر تفسير الكشاف: ٤٩٩.
٩٤- ينظر البحر المحيط: ٥/ ٢٦٧-٢٦٨.
٩٥- روح المعاني: ٨/ ٣٨٤
٩٦- قال الدرويش في السمين الحلبي عند سرده الآراء في دلالة لمَّا ((ثمَّ هام في متاهات سخيفة يضيع الطالب فيها)) إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤/ ٤٢٦. لكن السمين الحلبي لم يكن إلَّا ناقلًا آراءَ غيره، وينظر الدرِّ المصون: ٤٠٧-٤١٦
٩٧- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤/ ٤٣٦.

٩٨- سورة الأنفال، الآية:٣١.
٩٩- سورة يس، الاية: ٣٢.
١٠٠- ينظر المحتسب: ١/ ٣٢٨.
١٠١- كتاب العين: ٣٥٠/٨.
١٠٢- ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٣.
١٠٣- ينظر: رصف المباني: ٢٩٢- ٢٩٤، ومغني اللبيب: ١/ ١٥٨-١٦١، والجنى الداني: ٥٩٧-٥٩٨.
١٠٤- رصف المباني: ٢٩٢.
١٠٥- سورة المنافقون، الآية: ١٠.
١٠٦- ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٦٦، و١٧٠ منه.
١٠٧- ينظر مغني اللبيب: ١/ ١٦٠، وينظر: ١/ ١٦٢، منه.
١٠٨- الجنى الداني: ٦٠٦.
١٠٩- سورة التوبة، الاية:١٢٢.
١١٠- معاني القرآن الكريم وإعرابه: ١٠/ ١٠٣.
١١١- سورة التوبة، الآية: ١٢٢.
١١٢- سورة النور، الآية: ١٣.
١١٣- سورة هود، الآية: ١١٦.
١١٤- دلائل الإعجاز: ٤٩١.
١١٥- معجم المصطلحات الأدبية: ٢١٠.
١١٦- ينظر: الكتاب: ٢/ ٣١١، ومغني اللبيب: ١/ ١٣٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٨/٢.
١١٧- سورة النساء، الآية: ٩١/
١١٨- البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٨٠.
١١٩- ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٤.
١٢٠- ونص ما قاله ابن هشام، في معرض حديثه عن دلالة السين في قوله تعالى {سيقول السفهاء ما ولاهم عن قبلتهم} ((وَهَذَا الَّذِي قَالَه لَا يعرفهُ النحويون وَمَا اسْتندَ إِلَيْهِ من أَنَّهَا نزلت بعد قَوْلهم {مَا ولاهم} غير مُوَافق عَلَيْهِ قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ فَإِن قلت أَي فَائِدَة فِي الْإِخْبَار بقَوْلهمْ قبل وُقُوعه قلت فَائِدَته أَن المفاجأة للمكروه أَشد وَالْعلم بِهِ قبل وُقُوعه أبعد عَن الِاضْطِرَاب إِذا وَقع انْتهى ثمَّ لَو سلم فالاستمرار إِنَّمَا اسْتُفِيدَ من الْمُضَارع كَمَا تَقول فلَان يقري الضَّيْف ويصنع الْجَمِيل أَن ذَلِك دأبه وَالسِّين مفيدة للاستقبال إِذْ الِاسْتِمْرَار إِنَّمَا يكون فِي الْمُسْتَقْبل))
مغني اللبيب:١/ ١٨٤-١٨٥.
١٢١- مغني اللبيب: ١/ ١٣٩.
١٢٢- ينظر البرهان في علوم القرآن: ٤/ ١٨١.
١٢٣- سورة الكهف، الآية: ٦٩.
١٢٤- ينظر: الكشاف:٢٢٥.
١٢٥- ينظر المحلى «»وجوه النصب»:٢٢٤- ٢٣٩، ورصف المباني: ٢١٨-٢٢٥، وشرح الأشموني:٣/ ٢٢٠- ٢٣٠، ٢٣٣.
١٢٦- سورة التوبة، الآية: ٦٠.

١٢٧- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤/ ١١٨.
١٢٨- ينظر الكشاف: ٤٣٨.
١٢٩- الدر المصون: ٦ / ٧١،
١٣٠- ينظر الكتاب: ١/ ٢١٨.
١٣١- ينظر الجنى الداني: ١٥٨.
١٣٢- سورة التوبة، الآية: ١٠٢.
١٣٣- ينظر أنوار التنزيل:٧٦.
١٣٤- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤/ ١٧٠.
١٣٥- الكشاف: ٤٤٨.
١٣٦- ينظر المصدر نفسه: ٤٤٨.
١٣٧- البحر المحيط: ٥/ ٩٩.
١٣٨- ينظر البحر المحيط: ٥/١١٠-١١١.
١٣٩- سورة هود، الآية:٤٥.
١٤٠- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤/ ٣٧٣.
١٤١- الكشاف: ٤٨٦.
١٤٢- سورة هود الآية:٤٤.
١٤٣- سورة هود، الآية: ٤٥.
١٤٤- سورة هود، الآية :٤٦.
١٤٥- ينظر: الصفحة رقم ٦ من البحث.
١٤٦- سورة طه، الآية:٨٣-٨٤.
١٤٧- الكشاف: ٦٦٣.
١٤٨- الدُّر المصون: ٨/ ٨٧.
١٤٩- أنوار التنزيل: ٤٠٠.
١٥٠- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٦/ ٢٣٠-٢٣١.
١٥١- سورة طه، الآية:٨٣-٨٤.
١٥٢- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٦/ ٢٣١.
١٥٣- سورة البقرة، الآية:٢٨.
١٥٤- ينظر الجنى الداني: ٣٦٧، ٣٧٠.
١٥٥- سورة آل عمران، الاية:١٥٦.
١٥٦- شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٥٢.
١٥٧- إعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٨٤.
١٥٨- سورة الحِجر، الآية: ٥٨-٦٠.
١٥٩- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٥/ ٢٥١.
١٦٠- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٨٥، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٤٨.
١٦١- إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٥/ ٢٥١.

المصادر والمراجع

القُرْآن الكَرِيم .

١- الأُسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، حسام أحمد قاسم، ط/ الأولى، دار الأفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

٢- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣ه-١٩٩٣م. (د.ط).

٣- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش،(ت ١٤٠٢هـ), ط/ الثالثة، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٢ه-١٩٩٢م.

٤- الاقتراح في علم أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ), تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (المسمى تفسير البيضاوي) عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، (ت ٧٩١هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن الحلاق، د. محمود أحمد الأطرش، ط/ الأولى، دار الرشيد، دمشق،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٦- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عثمان المعروف بابن الحاجب، (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بنَّاي العليلي، مطبعة العاني بغداد، (د.ط.ت).

٧- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالممقصود، علي محمد عوض، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٨- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبدالله الزركشي، (ت ٧٩٤هـ) ,تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر. (د، ط، ت). تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي. (د.ط.ت).

٩- تاج اللغة وصحاح العربية، محمد بن اسماعيل الجوهري، (ت٣٩٣هـ) , تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط/ الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠- التبيان في إعراب القرآن، عبدالله بن الحسين العكبري،(ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د. ت، ط).

١١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، (ت ٣١٠هـ) . تحقيق: د. بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، ط/ الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٢- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله القرطبي، (ت ٦٧١هـ) , تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط/ الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧ – ٢٠٠٦.

١٣- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبد القادر الفارسي، (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ علي محمد عوض، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٤- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي، (ت ٧٤٩هـ) , تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٥- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د.ت) (د,ط).

١٦- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي،(ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط، د.ت).

١٧- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ت ٤٧١هـ) , تحقيق: محمد التنجي، ط/ الأولى، دار الكتاب العربي، ١٩٩٧م.

١٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني،

أحمد بن عبد النور المالقي،(ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد حمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط).
١٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي، (ت ١٢٧٠هـ), إدارة المطبعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د، ط . ت).
٢٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك) علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني، (ت ٩٢٩هـ), تحقيق: عادل عبد المنعم ابو العباس، ط/ الثالثة ، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.
٢١- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن،(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، (د. ط، ت).
٢٢- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، (ت ٨٢٧هـ) , تحقيق: أحمد عزو عناية، ط/ الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ١٤٢٨ه ٢٠٠٧م.
٢٣- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الرضي الاستراباذي،(ت ٦٨٦هـ) , ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.
٢٤- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م. (د.ط).
٢٥- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣هـ) ، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية، مصر (د، ت).
٢٦- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، ط/ التاسعة، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٧- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ) ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط/ الثالثة ، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
٢٨- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي،(ت ١٧٥هـ) تحقيق : د. مهدي المخزومي، د. وإبراهيم السامرائي، دار الهلال للطباعة.
٢٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط/ الثالثة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٣٠- لسان العرب، ابن منظور،(ت٧١١هـ) , تحقيق: أحمد حسب الله، وعبدالله الكبير، دار المعارف للطباعة، القاهرة، مصر. (د، ط، ت).
٣١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جنِّي،(ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، ط/ الثانية، القاهرة، (د. ت).
٣٢- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي،(ت٤٣٧هـ) ، ط/ الأولى، دار البشائر، دمشق،١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.
٣٣- معالم التنزيل، محمد بن الحسين بن مسعود البغوي، (ت٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميريَّة، سلمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر، الرياض، ١٤٠٩ه.
٣٤- معاني الحروف أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح اسماعيل الشبلي، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ط).
٣٥- معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق، إبراهيم بن السِّري، (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شبلي، ط/ الأولى، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.
٣٦- معاني القرآن، أبو زكريا بن يحيى الفرَّاء، (ت٢٠٧هـ)، ط/ الثالثة ، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٧- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط/

الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٨- معجم المصطلحات الأدبية ، إبراهيم فتحي ، ط/ الأولى ، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٦ .
٣٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ) , ط/٣، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد عبدالله، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢.
٤٠- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط/ الثانية ، عالم الكتب القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٨.
٤١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط/ الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
الرسائل والأطاريح
٤٢- القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه، الباحث، محمود شرف الدين، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم اللغة النحو والصرف والعروض،٢٠٠٠.
٤٣- قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف النحوي بين النحاة/ دراسة في كتاب الانصاف، رسالة ماجستير، الطالبة: حميدة مصمودي، إشراف: د. الأمين ملاوي، جامعة محمد خضير ـــ بسكرة ـــ كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.